الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

الجلسة العامة ٤٥
الأربعاء، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو ..... (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ٣٠ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام (A/52/342 وCorr.1 وAdd.1)

مشروع القرار (A/52/L.11)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أدعو الآن السيد ريكاردو ألاركون دي كيسادا، رئيس الجمعية الوطنية لسلطة الشعب في كوبا، ليعرض مشروع القرار A/52/L.11.

السيد ألاركون دي كيسادا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إنه لشرف لي أن أعرض مشروع القرار A/52/L.11 وأن أوضح السبب، حسب رأينا، في ضرورة أن تعتمده الجمعية العامة.

ما فتئت الجمعية العامة تحلل منذ ست سنوات الحاجة إلى وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. واتخذت الجمعية العامة خمسة قرارات بتأييد الغالبية العظمى من عضويتها، إلا أن الولايات المتحدة تجاهلت هذه القرارات وواصلت اتخاذ المزيد من التدابير لتشديد الحصار وارتكاب المزيد من الانتهاكات لسيادة الآخرين. وتلك سياسة لا يماثلها شيء في غطرستها واستخفافها بالآخرين.

وفي عام ١٩٩١، عندما نظرت الجمعية في هذه المسألة للمرة الأولى، بلغ الأمر بواشنطن أن تدعي عدم وجود الحصار. وفي ٢١ آب/أغسطس من تلك السنة، بلغت الوقاحة بوزارة الخارجية الأمريكية أن تؤكد، في وثيقة رسمية، أن:

> "الحصار يعني أن الولايات المتحدة تتخذ تدابير لمنع البلدان الأخرى من الاتجار مع كوبا. ومن الواضح أن الأمر على خلاف ذلك".

والحقيقة هي أن الولايات المتحدة كانت في ذلك التاريخ ضالعة بالفعل لمدة تتجاوز ٣٠ سنة في اتخاذ تدابير لمنع التجارة بين كوبا والبلدان الأخرى، وكانت قد أنشأت، لهذا الغرض، آليات وتشريعات، واتخذت إجراءات تدخل غير مشروعة دفعت بالبلدان الأخرى مرات عديدة الى الاحتجاج واتخاذ تدابير مضادة مشروعة.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وفي عام ١٩٩٢، اتخذت الجمعية العامة قرارها الأول المطالب بإنهاء الحصار. وفي السنة نفسها، سنت واشنطن قانون توريسيللي، الذي يحظر تحديدا على أفرع الشركات الأمريكية في البلدان الأخرى أن تتاجر مع كوبا ويمنع السفن التي تشارك في التجارة مع كوبا أيا كانت جنسيتها من دخول الموانئ الأمريكية. وبعبارة أخرى، لا يسعى ذلك القانون إلى منع التجارة بين كوبا والبلدان الأخرى فحسب، بل ينتهك أيضا سيادة تلك البلدان. إن الإجراء المرفوض، المتمثل في مد الاختصاص القضائي إلى خارج حدود البلد، والمتأصل في النظم الإدارية للحكومة الأمريكية وفي تصرفات موظفيها، اتخذ الصفة القانونية، مما يعد أمرا غير شرعي في حد ذاته.

ومنذ ذلك الحين، كررت الجمعية سنويا رفضها لتلك السياسة، التي لا تمثل أسوأ جريمة مرتكبة ضد شعبي وانتهاكا خطيرا للأعراف الدولية فقط، بل أيضا إعلانا صريحا بعدم الاحترام الصارخ لحقوق البشر ومصالحهم ومشاعرهم، بما في ذلك قطاعات واسعة من الولايات المتحدة نفسها.

ولا تستطيع واشنطن أن تزعم أن أية منظمة حكومية دولية أو دينية أو نقابية تؤيد مسلكها هذا. كما لا تدعمه أية حكومة أخرى أو برلمان أو حزب سياسي. ولا تدافع عنه أية مؤسسة أو شخص محترم في أي مكان في العالم. ويتزايد عدد وتنوع الذين يطالبون على امتداد العالم بوقف هذا المسلك، كما تتزايد أعداد المؤسسات الدينية ومنظمي المشاريع الحرة والشخصيات الذين يضمون أصواتهم في الولايات المتحدة نفسها إلى الاحتجاج العالمي. بيد أن رد واشنطن بلغ حد الفظاظة.

ففي عام ١٩٩٦، وكأننا نعيش في العصر الحجري، خرج علينا قانون هيلمز - بيرتون. وهذا النص البغيض ينكر على كوبا استقلالها ويعلن صراحة عن النية في السيطرة عليها كلية، معيدا إلى الحياة خطط ضم كوبا التي مر عليها ما يقارب قرنين. ويقنن هذا التشريع جميع النظم والممارسات التي رفضها العالم منذ ثلاثة عقود ويتضمن ممارسات جديدة وغير سليمة، على نحو مخالف للشرعية الدولية والحقوق المشروعة للدول الأخرى ولمشاريعها ومواطنيها.

والآن في عام ١٩٩٧، تغيرت الظروف وأصبحت تستدعي أن يتصرف المجتمع الدولي على نحو أنشط وأكثر اتساقا.

ومنذ المصادقة على قانون هيلمز - بيرتون، تمارس الولايات المتحدة مهزلة تثير السخرية إلى أقصى حد. فهي تحاول تنفيذ سياسة منحرفة تعرف أنها غير عقلانية وغير مبررة. وإزاء الرفض الدولي تبدأ الولايات المتحدة بالتفاوض وقطع التزامات لا تنوي الوفاء بها. ويعترف حكامها، الذين يفتقرون إلى روح القيادة الحقيقية، بأنهم يخدمون فقط المصالح الشريرة لمجموعة صغيرة ويريدون من بقية العالم أن تحذو حذوهم. ومنذ أسابيع قليلة فقط، أقر الرئيس كلينتون، الذي يفترض فيه أنه قائد دولة عظمى، أن تلك السياسة هي مسؤولية أكثر العناصر تطرفا في ميامي.

إنه من المهام المؤسفة أن يحاول ممثلو دول ذات سيادة أن يتفاوضوا بصورة جدية مع أولئك الذين يسعدهم أن يقعوا ضحايا لعصابة مافيا مسيطرة على مدينة. وهذا ما تؤكده الحقائق. لقد أعلنوا بكثير من الجعجعة الاتفاق الذي وقعوه مع الاتحاد الأوروبي في ١١ نيسان/أبريل الماضي، ولكنهم لم يفعلوا أي شيء لاحترام ذلك الاتفاق. وفي تلك المناسبة، تعهدوا بالعمل على إدخال بعض التعديلات الطفيفة على القانون السابق الذكر، ولكن حتى الآن، لم يحدث أي شيء إطلاقا في هذا الصدد. على العكس من ذلك، اقترحت في الكونغرس الأمريكي، خلال هذا العام، تعديلات عديدة وغيرها من المقترحات الأخرى التي تجعل ذلك القانون أقل تقبلا. والبعض منها يتعارض تماما مع الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي، بينما ينص البعض الآخر على جزاءات ضد بلدان أخرى، في محاولة لجعل التدابير التي أعدت أصلا لكوبا عالمية.

ومن الواضح أن كوبا ليست طرفا في المفاوضات التي يقال إنها جارية الآن بشأن ذلك القانون وبشأن تنفيذه. ولا نعرف سوى ما يفشى أحيانا للصحافة. على الرغم من هذا، يجب علينا أن نتقدم بإيضاحات معينة. لقد بدأت عداوة الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا، بما في ذلك الأعمال الأولى في الحرب الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية علينا - بدأت قبل إجراءات التأميم التي قامت بها الثورة الكوبية. أضف إلى ذلك، أن تلك التأميمات أجريت بما يتفق تماما مع القانون الدولي ومع تشريعاتنا الخاصة. وحازت هذه التأميمات على تأييد الشعب كله، ولم تكن تعسفية أو تمييزية، واستجابت لأشد حاجات الأمة ولأهم مصالحها مشروعية. واعترفت المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية في

عام ١٩٦٤ بمشروعية هذه التأميمات في قرار مشهور لها كررت فيه القول إن:

"كل دولة ذات سيادة ملزمة باحترام استقلال كل من الدول الأخرى ذوات السيادة، ولا ينبغي للمحاكم في بلد ما أن تصدر حكما بشأن أعمال حكومة بلد آخر اضطلع بها داخل أراضيها الخاصة بها".

وتضمنت قواننا تعويضا صحيحا عادلا للملاك السابقين، بغض النظر عن جنسيتهم. وطبقت تلك القوانين بشدة وما زالت سارية المفعول. وعلى أساس تلك القوانين، سوي الأمر بصورة مرضية مع الدول الأخرى المعنية. وكان الاستثناء الوحيد الولايات المتحدة الأمريكية، والمسؤولية عن هذا تقع قصرا على عاتق قادتها وليس على عاتق أحد غيرهم. وليس لواشنطن الحق في وضع مشكلة حدثت نتيجة لعنادها غير المتبصر على أكتاف الآخرين.

وواقع الأمر أن حصار الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا لم يخترع للدفاع عن مصالح الملاك السابقين الأمريكيين. ولو كان الأمر كذلك، لكانوا قد قبلوا سيادتنا وقواننا مثلما فعلت كل الدول الأخرى، وكما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية في حالات البلدان الاشتراكية أو البلدان التي اعتبرتها معادية، بما فيها دول لم تعترف بوجودها. إن الإبقاء على الحصار أكثر من ٣٠ عاما، لم يؤد إلى استفادة أولئك الملاك السابقين أبدا، بل أضر بهم. وتشديد الحصار الآن عن طريق القانون الجديد، حولهم إلى ضحايا للذين يفترض أنهم يمثلون مصالحهم.

وكل ما على المرء أن يفعله أن يقرأ قانون هيلمز - بيرتون ليدرك منفعة من توخى ومن هم أصحاب الممتلكات الذين كتبوه.

وبالإضافة إلى إنشاء خطة للاستيعاب الاستعماري لكوبا وللانتهاك الخطير لحقوق دول أخرى، يولج القانون عنصرا يغير جذريا حتى الموقف التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية. وهذا مما يجعله مقيتا بالنسبة للشعب الكوبي ويجب أن يثير أشد أنواع الرفض من جانب الدول الأخرى ومن جانب المستثمرين الأمريكيين المتضررين منه.

إن موقف واشنطن الجديد لم يعد الدفاع المزعوم عن الأشخاص الذين كانوا مواطنين أمريكيين حينما سنت قوانين التأميم في كوبا والذين لم يعوضوا بحسب ما نصت عليه قواننا بشأن التعويض وذلك نظرا لموقف حكومتهم. كما أن موقف واشنطن الجديد يضفي امتيازات لا وجود لها على الناس الذين كانوا كوبيين حينما تأثروا بقوانين التأميم. هذا التكافؤ سخفا قانونيا يتنافى والمقاييس العالمية والأمريكية وينتهك دستور الولايات المتحدة بمنحه جماعة خاصة من المواطنين امتيازات لا يمنحها الدستور لغيرها. ويجب القول إنهم منحوا فعلا ميزة فريدة وذلك بالسماح لهم عن طريق تخفيضات ضريبية باسترداد القيمة المزعومة للممتلكات التي أممت حتى قبل حصولهم على حق الإقامة في الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا امتياز لم يحصل عليه أحد آخر في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعني أن كل دافعي الضرائب الأمريكيين الآخرين يدفعون لأولئك الأشخاص منذ عدة عشرات من السنين. ما هي عدد المرات التي جمعوا فيها قيمة تلك الممتلكات؟ ماذا يطالبون به حتى الآن؟

غير أن موقف أمريكا الجديد يذهب إلى أبعد من ذلك. إن عصابة باتيستا وجماعته من القتلة وأبطال التعذيب واللصوص وقائلي "نعم" الذين ازدادوا غنى بطريقة غير مشروعة إبان النظام الدموي الذي بدأ يتهاوى في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩ هم المنتفعون الرئيسيون من هذا العمل الشائن. هذا التاريخ، الذي يتكرر دون انقطاع خلال النص كله، هو مفتاح لتفهم الهاوية الأخلاقية التي لا يسبر غورها والحماقة القانونية لقانون هيلمز - بيرتون. وبموجب ذلك القانون، سيستمر الحصار العنيف الذي فرضوه ضدنا إلى أن يرد الكوبيون الممتلكات إلى أولئك الذي فقدوها في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩ وسوف تعاقب الدول الأخرى ومواطنوها إن أنشأوا صلات اقتصادية مع تلك الممتلكات.

ويتعين هنا تقديم بعد التوضيحات التاريخية. إن أول قانون ثوري كوبي استتبع التأميم كان قانون الإصلاح الزراعي، الذي صدر في ١٧ أيار/مايو ١٩٥٩. ولم يصدر أي قانون ثوري في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩. ولم تكن الثورة الكوبية في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩ قد تولت السلطة بعد. فقد كانت منشغلة بالتصدي لمحاولات الولايات المتحدة لإنقاذ النظام القديم. وبغية منعها من ذلك، بدأ الشعب، بدعوة من فيدل كاسترو، إضرابا عاما حقق النصر بعد بضعة أيام.

ما حدث في ذلك التاريخ بالفعل هو هروب الطاغية والمتواطئين الرئيسيين معه واستبدالهم بطغمة عسكرية سعت إلى منع الشعب من تحقيق النصر الكامل. وكان الهاربون قد نهبوا الخزينة وهجروا الأراضي والمصانع والمنشآت الأخرى التي كانوا قد استولوا عليها بصورة غير قانونية عن طريق إساءة استعمال السلطة والسرقة واستخدام العنف في كثير من الأحيان.

وقد وصفت صحيفة "نيويورك تايمز" الصادرة يوم ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩ في مقالها الافتتاحي عصابة المجرمين هذه بأنهم:

"ساديون وأوغاد يحتلون مناصب عالية ويشتغلون في عالم التجارة حققوا السمنة عن طريق الاحتيال والفساد".

وأولئك اللصوص، الذين سيطروا على أوكار القمار والدعارة غير القانونية سيطرة تامة، استولوا أيضا على موارد الدولة وأصبحوا المالكين للعديد من المزارع والأراضي الحضرية، ومعامل السكر، والمصارف، والمؤسسات المالية، وجميع الصناعات النسيجية والمواد الكيميائية وصناعات الفولاذ والبناء تقريبا. وكان نزع ملكية تلك الأصول التي حصلوا عليها بطريقة غير شرعية - بل في الحقيقة استعادتها من قبل الدولة - عملا عادلا أقره بالكامل المجتمع الكوبي بأسره وبدون استثناء. ولم تصدر أية احتجاجات أو شكاوى من أية حكومة أجنبية في ذلك الحين.

ورحبت الولايات المتحدة بهؤلاء الأشخاص، ووفرت لهم الحماية، وجعلتهم أداتها الرئيسية ضد الثورة الكوبية، وما زالوا كذلك حتى هذا اليوم. وتعلن واشنطن الآن بصراحة وصفاقة لا تعرف الحياء تماهيها مع الطغيان الذي لم تقم له قائمة إلا بفضل دعمها له في جميع الميادين. ولكن إرغام العالم على اتباع خطاها هو، على أقل ما يقال، ضلال بغيض. أما محاولة حماية هؤلاء المجرمين على أساس "حقوق الملكية" فهو جريمة ضد الكرامة الإنسانية وإهانة لأصحاب المشاريع التجارية الشرفاء. وإن اشتراط الولايات المتحدة حل خلافاتها الثنائية مع كوبا بذلك يشكل أيضا تضحية بالمصالح المشروعة لشعبها ومنشآتها.

ولا بد من وضع حد لهذا السلوك التعسفي من جانب الولايات المتحدة. ولئن كان من الصحيح أن هذا التعسف يبلغ ذروته ضد كوبا، التي تحاول الولايات المتحدة خنقها بحصار كامل، فإن الجزاءات الاقتصادية التي فرضتها واشنطن انفراديا على البلدان الأخرى آخذة اليوم في الازدياد. ووفقا للبيانات التي نشرتها الرابطة الوطنية لأصحاب الصناعات في ذلك البلد، فإن الولايات المتحدة فرضت في الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦ ما مجموعه ٦١ جزاء اقتصاديا على ٣٥ بلدا. ويوجد بالإضافة إلى ذلك، ٤٠ تدبيرا مماثلا مفروضة على ١٨ بلدا من جانب حكومات الولايات والحكومات المحلية. وإن ٤٢ في المائة من سكان العالم يعيشون في الوقت الحالي في بلدان تعاني من هذه الممارسة، التي تتعارض مع النظام التجاري العالمي.

إلى أي مدى ستذهب هذه السياسة في مهاجمة الجميع؟ إلى متى سنتحمل هذه السياسة؟ إن وفدي يثق بقدرة العالم على التصدي لها. وإن تصويت هذه الجمعية سيؤكد مرة أخرى على أن هناك كثيرين لديهم الاستعداد للدفاع عن مبادئ العدالة والاحترام فيما بين الدول.

وسيواصل الشعب الكوبي مقاومته ولن يذعن أبدا للقوى البربرية التي حاولت إبادته. إننا نواجه تحديا ضخما، ولكن إرادتنا المعقودة على صون الاستقلال والعدالة اللذين حققناهما عبر سنوات طويلة من الكفاح والتضحيات الجسام التي قدمتها الأجيال الكوبية المتعاقبة، أكبر من هذا التحدي.

ولا يمكن لأحد أن ينتزع منا، نحن الكوبيين، بيوتنا وأراضينا ومصانعنا ومدارسنا ومستشفياتنا. ولن ندع أحدا يسلب منا ممتلكاتنا أو حقوقنا. إن الجلادين والمستغلين دحروا إلى الأبد، ولن يعودوا مطلقا. إن كوبا ليست ولن تكون أبدا من بين الممتلكات الاستعمارية للولايات المتحدة.

يصادف العام المقبل مرور قرن على غزو الولايات المتحدة العسكري لكوبا الذي جردها من استقلالها وفرض عليها سيطرة انتهت إلى الأبد في كانون الثاني/يناير ١٩٥٩. والمسؤولون في واشنطن الذين ما زالوا يعانون من هذيان أحلام الامبراطورية يجب أن يدركوا أن الوقت قد حان للاستيقاظ.

السيد جيلي (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تود جنوب أفريقيا مرة أخرى أن تنتهز هذه الفرصة للإعراب عن رأينا حول مشروع القرار بشأن

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

إن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي نلتزم بها جميعا، تشدد على تكافؤ الدول في السيادة وعدم التدخل بكافة أشكاله في شؤونها الداخلية. وكما ذكر وفدي من قبل، فإن الحصار الاقتصادي على كوبا يشكل انتهاكا جسيما للقواعد الأساسية التي تنظم العلاقات الدولية.

ولذا، فإننا نود أن نعرب من جديد عن عميق قلقنا لاستمرار فرضه. لقد ظلت كوبا طوال عقود ضحية لحصار اقتصادي، وهو تدبير مجحف يلحق بشعبها معاناة يعجز عنها الوصف. ولا بد لنا جميعا أن نتساءل عما كان يمكن لكوبا أن تنجزه في مجال الارتقاء بشعبها اجتماعيا لو استغلت الموارد التي أنفقتها للتغلب على الحصار.

ولا تنفك جنوب أفريقيا والعديد من الدول تعارض قانون هيلمز - بيرتون، ليس لأنه يشدد الحصار فحسب، ولكن أيضا بسبب طابعه المتجاوز للحدود الإقليمية، والذي يضر بالبلدان الراغبة في التجارة مع كوبا. وإذ نحن ندخل القرن الحادي والعشرين، في حقبة ما بعد الحرب الباردة هذه، ينبغي للدول الأعضاء أن تمتنع عن القيام بأعمال أو سن تشريعات تتعارض مع القانون الدولي ولوائح النظام التجاري المتعدد الأطراف. ويجب علينا جميعا أن نسعى إلى بناء نظام سياسي واقتصادي منصف وغير تمييزي.

ولذا فإن جنوب أفريقيا تشجع كوبا والولايات المتحدة الأمريكية على تسوية خلافاتهما عن طريق الحوار الجاد والتفاوض. ونعتقد أن التفاعل البنّاء أوفر حظا في تعزيز حسن الجوار والعلاقات السلمية بين الأمم. ولذلك فإن جنوب أفريقيا تؤيد مرة أخرى مشروع القرار المعروض على الجمعية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أقترح، اذا لم يكن هناك اعتراض، بأن تقفل قائمة المتكلمين بشأن هذا البند صباح اليوم في الساعة ١١/٠٠.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ولهذا أرجو من الممثلين الراغبين في المشاركة في مناقشة هذا البند أن يسجلوا أسماءهم في قائمة المتكلمين في أسرع وقت ممكن.

السيد أنوم (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد دأب وفد غانا على الإعراب عن معارضته للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الجائر المفروض على كوبا، والذي أثر سلبيا على جميع جوانب الحياة لسكان هذه الجزيرة البالغ عددهم ١١ مليونا.

ومن المؤسف أن الولايات المتحدة بالرغم من إرادة المجتمع الدولي وفي وجه النداءات الموجهة من حلفائها لإنهاء الحصار، قامت في هذه السنة بتعزيز قانون توريشيلي والقانون المكمل له، قانون هيلمز - بيرتون، وذلك بسلسلة من التعديلات التي أجراها كونغرس الولايات المتحدة. ويساورنا قلق عميق إزاء العواقب الوخيمة لهذه الأعمال على شعب كوبا وإزاء الآثار التي تقع على الشركات الأجنبية التي لها مصالح تجارية في ذلك البلد.

وتقرير الأمين العام A/52/342 يبين الآثار المدمرة للحصار الاقتصادي على شعب كوبا وخاصة على القطاعات الحيوية للاقتصاد، مثل نظام توفير الخدمات الصحية والزراعة.

وإن وفد غانا سيواصل، كعهده في الماضي، الإعراب عن معارضته لهذا الحصار ولأي قوانين أخرى تنتهك المبدأين الأساسيين في القانون الدولي، وهما عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، وحق جميع الأمم في تحديد طريقها الخاص إلى التنمية الاقتصادية - الاجتماعية. ونحن ندرك جميعا أن تقرير المصير شرط أساسي للأمم في سبيل تحقيق أسمى تطلعاتها. وكوبا مثل سائر الدول لها هذا الحق، ويجب أن تتاح لها الحرية الكاملة لممارسته.

ومحاولة بعض القوى نقل الطراز الخاص بها من الديمقراطية جملة وتفصيلا إلى البلدان النامية دون مراعاة لظروفها الثقافية والتاريخية، هي أحد الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في العالم. والبحث المستمر عن نظام حكم مستقر من جانب معظم البلدان النامية في أفريقيا، يقوم على الاقتناع بأن المؤسسات الديمقراطية تكون أكثر قابلية للاستمرار عندما تتطور بالتدريج، لا بأن تفرض على المجتمع.

ونحن نعارض بالمثل تدويل هذا الصراع الثنائي عن طريق سن قوانين تستهدف عرقلة التجارة والملاحة المشروعتين بين كوبا والبلدان الثالثة. ونؤكد من جديد اقتناعنا بأن المشاركة الإيجابية لكوبا في ديناميات التعاون والتكامل الإقليميين، ستكون نهجا بناء على نحو أكثر. وفي هذا الصدد يدعو وفد غانا الولايات المتحدة إلى تلبية دعوات المجتمع الدولي وتهيئة بيئة مفضية إلى الحوار القائم على أساس الاحترام المتبادل والاعتراف الواجب بمبدأي السيادة والسلامة الإقليمية.

السيد فوريرو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): دأبت بلادي على الرفض الحازم لأي إجراء أو حكم ينتهك ميثاق الأمم المتحدة ولا يحترم المبادئ الأساسية للقانون الدولي. وفي الوقت الذي أصبحت فيه القدرة على الوصول إلى السوق الدولية في غاية الأهمية لإمكانيات تنمية الشعوب، نعتقد أن التزام جميع الدول بمبادئ التجارة الحرة وحرية الملاحة الدولية يتسم بأهمية حيوية، وينطبق هذا بصفة خاصة على الذين يجنون أعظم الفوائد من العولمة.

ومحاولة تطبيق قواعد قانون محلي على أساس يتجاوز الحدود الإقليمية لا تتضارب مع الشرعية الدولية فحسب، ولكنها تشكل أيضا جزءا من جيل جديد من الإجراءات الانفرادية التي تشكل أحد الاتجاهات المقلقة للغاية في المشهد الدولي في الوقت الراهن. فهذه الأعمال توجهها دوافع ذات طابع سياسي داخلي، ولذا فإنها تقحم عناصر تتضارب مع الطابع البناء الذي يجب أن يسود العلاقات بين الدول.

ولهذا أود أن أعرب عن تأييد كولومبيا لمشروع القرار المعروض علينا، بروح المساعدة على إنماء نظام صحي وشفاف للتجارة الدولية يسمح للبلدان النامية بالعمل صوب تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

السيد كيتيخوم (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): من المؤسف للغاية أن يجد المجتمع الدولي نفسه للسنة السادسة على التوالي مضطرا إلى النظر في البند المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". وهذا الحصار المنطوي على مفارقة تاريخية، والذي لم يسبق مثيل لآثاره المتجاوزة للحدود الإقليمية في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية، لا يزال مستمرا. صحيح أننا ينبغي لنا، لدى النظر في هذه المسألة، ألا نهمل أو نتجاهل العلاقات الصعبة بين البلدان. ولكن في هذه الحقبة الجديدة من التعاون الدولي نكاد لا نحتاج إلى التأكيد على أن المشاكل الناشئة في أي حالة للصراع، مهما كانت معقدة وشائكة، يمكن حلها إذا توفرت الإرادة السياسية الضرورية لدى الأطراف المعنية. ولذا يود وفدي، بهذه الروح، أن يشارك في هذه المناقشة وأن يسهم فيها بمساهمة إيجابية.

وهذا الحصار الذي انقضى عليه ٣٠ عاما هراء: فليس له مبرر وجود، وهو في التحليل النهائي لا يخدم مصالح أي من الطرفين. وهو، علاوة على ذلك، يلحق الضرر بسيادة الدول الأخرى وحرية التجارة والملاحة. ونحن نرى أنه ينبغي لهذا الحصار أن ينتهي، وينبغي تركيز الجهود الدولية على تقديم المساعدة لهذا البلد النامي، أي جمهورية كوبا، لمساعدته على إعادة الاندماج في الاقتصاد العالمي المعاصر المتحرر والمعولم.

وبالرغم من الظروف الصعبة التي تواجهها جمهورية كوبا، فإنها تقيم علاقات تجارية نشطة مع بقية العالم. والواقع أن هناك أكثر من ٣٠٠٠ شركة أجنبية من ١٢٥ بلدا تقوم حاليا بالتجارة مع كوبا؛ وأكثر من ٦٠٠ منها لديها تمثيل في الجزيرة. وهذا التصميم الراسخ من جانب المجتمع الدولي على الاحتفاظ بعلاقات اقتصادية متنوعة مع هذا البلد النامي يتجلى أيضا في معرض هافانا التجاري الدولي الخامس عشر، الذي افتتح في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر حيث تشارك فيه أكثر من ٨٠٠ ١ شركة من ٦١ بلدا. ونحن نرحب بهذا الاتجاه الإيجابي من أجل التعاون الاقتصادي الدولي ويحدونا الأمل بأن يستمر لما فيه خير السلم والتنمية في تلك المنطقة من العالم.

إن شعب كوبا الباسل، مثله مثل شعوب العالم الأخرى جميعا، ليست لديه سوى رغبة واحدة: أن يعيش في كنف السلام وأن يتمتع بالتعاون الاقتصادي والتجاري الدولي. وفي رأينا أن من المؤسف أن نرى شعبا بأسره لم يقترف أية جريمة، ما زال يعاني هذا الحصار بصورة غير محددة ولأسباب لا يمكن تبريرها.

ولهذه الأسباب مجتمعة، آن الأوان للطرفين، جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، أن تدللا على حكمتهما من خلال الانخراط في مفاوضات جدية بغية حسم هذه المشكلة بأسرع ما يمكن. وهذا من شأنه أن يستجيب للاتجاه العالمي الحالي الذي يحبذ الحوار والتعاون الاقتصادي الدولي.

السيد نغو كوانغ جيوان (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هذا العام، تواصل الجمعية العامة مرة أخرى النظر في بند جدول الأعمال المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". وفي الدورات السابقة، اعتمدت الجمعية العامة قرارات عديدة في إطار هذا البند، طلبت بموجبها وضع حد فوري لجميع سياسات الحصار والحظر الاقتصادي والتجاري والمالي ضد جمهورية كوبا. وهذه السياسات تتعارض والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وهي تنتهك انتهاكا خطيرا أحكام القانون الدولي، وبخاصة حرية الملاحة والتجارة الدوليتين. وهي، في الوقت ذاته، تتعارض مع الرغبة المشتركة للمجتمع الدولي في بناء علاقات دولية سليمة على أساس المساواة والاحترام المتبادل وعدم التمييز واحترام حق كل دولة في اختيار طريقها في التنمية والتعاون من أجل التنمية والرفاه.

إن القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة، وخاصة القرار ١٧/٥١، الذي اعتمد في العام الماضي بأغلبية عظمى، يعكس عميق قلق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة واعتراضها الشديد على طابع هذه السياسات والتدابير ضد كوبا الذي يتسم بالمواجهة وبتجاوز حدود الإقليم. ومع ذلك، فإن هذا الحظر المفروض على كوبا لا يستمر فقط، بل والأخطر من ذلك، تم تشديده وتوسيعه على نحو أكبر منذ أن اعتمد القانون المعروف بقانون هيلمز - بيرتون. وأن تشديد التدابير بموجب هذا القانون قد تسبب بالمزيد من الصعاب في الحياة اليومية للشعب الكوبي وفي طريق تنميته الاقتصادية وأعاق العلاقات التجارية العادية للدول الأخرى مع كوبا. ولذا فإن بلدانا عديدة رفضت هذا القانون بقوة.

وإن فييت نام تتشاطر القناعة بأن قوانين وأنظمة الولاية القضائية خارج الإقليم لا تتعارض فقط وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما بالنسبة لسيادة الدول، بل تلحق الضرر أيضا بحرية التجارة والملاحة بالإضافة إلى إعاقتها تعزيز علاقات حسن الجوار بين الدول من أجل التعاون والتنمية. وإن الدول، صغيرها وكبيرها، لها حقوق متأصلة على حد سواء في تقرير المصير والاستقلال، وفي أن تختار بحرية طريق تنميتها وتعزيز مستقبلها ومصيرها. وتنضم فييت نام إلى النداء العالمي لوضع حد فوري للحظر المفروض على كوبا الذي طال أمده. ولا نزال نعتقد أن الاختلافات والنزاعات بين الدول يجب أن تسوى من خلال الحوار والمفاوضات بروح من الاحترام المتبادل، واحترام الاستقلال والسيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

علاوة على ذلك، نؤكد من جديد تعاطفنا وتضامننا مع شعب كوبا، وسنواصل دعم الشعب الكوبي في سعيه لتحقيق التنمية الوطنية والرفاه وفي جهوده للتغلب على الآثار المترتبة على الحظر. ونناشد أيضا استمرار تقديم المساعدة للشعب الكوبي من جانب المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة، ونحث على اتخاذ التدابير لضمان التنفيذ الفعال لقرارات الجمعية العامة بموجب هذا البند.

السيد تلو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المكسيك، بحكم تاريخها وقناعاتها، تقدر السلام والعدالة والمساواة. وإن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي تشكل المعيار الأساسي لسلوك علاقاتنا مع الدول الأخرى. ولذا فإن المكسيك لم تسن ولم تنفذ أحكاما قانونية ذات طابع يتجاوز حدود الإقليم. ولقد رفضت بلادي دوما استخدام تدابير الإكراه كوسيلة للضغط في العلاقات الدولية.

وتؤكد حكومة بلدي هنا أن نطاق أحكام قانون هيلمز - بيرتون والمبادرات التي اتخذت مؤخرا لتوسيع نطاق تطبيقه مرفوضة في ضوء القانون الدولي. فهي تشكل انتهاكا لمقاصد الميثاق ومبادئه، وتتعارض مع المبادئ الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥) بشأن علاقات الصداقة والتعاون بين الدول، وتتعارض، فضلا عن ذلك، مع أحكام الوثيقة التي أنشئت بموجبها منظمة التجارة العالمية.

وطيلة السنوات الخمس الماضية حثت الجمعية العامة الدول الأعضاء على الامتناع عن سن أو تطبيق قوانين وتدابير لها هذه الطبيعة. وهذا الرجاء، الذي يتبع ما يحتمه العقل والقانون والأخلاق، يجب ألا يهمل. وتجاربنا في الآونة الأخيرة تعطينا دليلا جديدا على أنه، على أساس احترام حق كل البلدان في تقرير مصيرها، فمن المستطاع العمل في مجالات التعاون وتوسيع نطاقها، ومعالجة الاختلافات بشكل مباشر وصريح، مما يعزز المصالح والقيم تعزيزا أكثر فعالية.

ولا بد من إنهاء الحصار المفروض على كوبا. ويجب فتح قنوات الحوار والتفاهم. وينبغي التخلي عن مخاوف الأيام السالفة وأفكارها. والالتزام الذي قطع بجدية في سان فرانسيسكو بممارسة التسامح والعيش معا في حسن جوار في ظل السلام هو أكثر أهمية اليوم عما كان عليه

في أي وقت مضى. والعولمة والترابط يتطلبان ذلك، بل يستوجبانه. فمن مصلحة الجميع التشجيع على إيجاد عالم أكثر سلاما ورفاها واستقرارا، عالم أكثر أمانا والتزاما بالقانون.

ولكل هذه الأسباب، سيصوت وفد المكسيك لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.11.

السيد ماميلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد قرأ وفد بوتسوانا باهتمام شديد تقرير الأمين العام المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، الوارد في الوثيقة A/52/342. ويود وفدي أن يعرب عن تقديره للحكومات، وكذلك لأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها، التي استجابت لطلب الأمين العام بتزويده بأية معلومات يمكن أن تسهم في إعداد التقرير المطروح أمامنا اليوم.

الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا لفترة تزيد على ٣٠ سة خلّف الدمار لهذا البلد المسكين ولشعبه. وهناك دليل كاف أمام هذه الجمعية على الضرر الهائل الذي أصاب كل قطاعات الاقتصاد الكوبي وعلى المعاناة التي فرضت على شعب ذلك البلد وتقارير منظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى الأمين العام، التي تصور حالة النساء والأطفال التي تزداد سوءا، تقارير توضيحية في هذا الصدد.

وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ تنص بجلاء على أن الدول الأعضاء يجب أن تمتنع عن سن أو تطبيق قوانين وتدابير لها آثار وعواقب تتجاوز حدودها. ومن الواضح أن تلك القوانين والتدابير تمس سيادة دول أخرى، ولهذا فهي تتعارض مع نص وروح المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وفي رأينا المتواضع أنه ربما كان من التطورات المؤسفة صدور قانون هيلمز - بيرتون وغيره من التشريعات ذات الصلة في ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٦. فقانون هيلمز - بيرتون والتشريعات التالية له تتعارض مع مبادئ القانون الدولي المقبولة بصفة عامة، كما أنها تتعارض مع روح الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية.

ويقدر أن الحصار كلف كوبا أكثر من ٦٠ بليون دولار من الأضرار حتى عام ١٩٩٥. أليس من المفارقات أن السياسة التي قصد بها معاقبة كوبا تعاقب في الوقت ذاته المؤسسات التجارية الأمريكية؟ وفحوى قانون هيلمز - بيرتون منع الدول الأخرى من تطوير الأعمال والروابط التجارية مع كوبا، في الوقت الذي لا تتمكن فيه المؤسسات التجارية الأمريكية من ذلك أيضا بسبب الحصار.

ألم يحن الوقت لكي تعيد الولايات المتحدة تقييم سياستها التي استمرت ٣٠ سنة ما دامت لم تحقق النتائج المرجوة منها بعد مرور هذا الوقت الطويل؟ ألم يحن الوقت لكي تتبع الولايات المتحدة استراتيجية أخرى تدخل فيها مع كوبا في حوار أكثر إيجابية حول التغيير في ذلك البلد؟ لقد رأت بلدان أخرى فائدة هذا الإجراء عن طريق الدخول في عمليات تجارية مع كوبا تدر المنافع المتبادلة في عصر يتسم بالعولمة والتجارة الحرة. والأخذ بعكس ذلك لم ينجح إلى الآن. فقد أبطلت كوبا بنجاح آثار الحصار. والنظام السياسي في كوبا الذي استهدف الحصار تغييره، ولا يزال يستهدفه، أصبح أكثر رسوخا، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى الحصار.

مرة أخرى، يود وفد بوتسوانا، الذي يحتفظ بعلاقات صداقة لا نظير لها مع كل من كوبا والولايات المتحدة، يود أن يشجع أطراف هذا النزاع الذي طال أمده، على اللجوء إلى الحوار، وإيجاد طريقة لحسم خلافاتها وديا، وتطوير علاقات السلم والصداقة خدمة للمصالح الأوسع نطاقا للسلم والأمن الدوليين.

السيد كاساندا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر وفد بلدي أن يشارك في النظر في بند جدول الأعمال المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

وأود في البداية أن أسجل تقديري للأمين العام للتقرير الذي أعده لتيسير النظر في هذا البند من جدول الأعمال.

تبين السجلات أن زامبيا صوتت بانتظام لصالح القرارات الداعية إلى ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وهذا النمط من الانتظام سيستمر هذا الصباح، عندما نصوت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.11 المطروحة أمامنا.

إن دعمنا لمشروع القرار هذا، مثل دعمنا لمشاريع القرارات السابقة، دعم مبدئي. فنحن نؤمن بأن مما لا يتمشى مع مبادئ القانون الدولي سن وتطبيق قوانين وتدابير محلية ذات ولايات تتجاوز الحدود الوطنية. إن هذه الإجراءات تتعارض مع مبدأي السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى.

ولدى زامبيا لجنة تعاون مشتركة مع كوبا، ويعمل البلدان من خلال هذه اللجنة بنشاط على تشجيع التعاون الاقتصادي والعملي والتقني بما فيه المصلحة المشتركة لشعبيهما. ويتفق تعاوننا الثنائي مع كوبا مع قواعد القانون الدولي والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. ونستخدم اللجنة أيضا لتشجيع الحوار بشأن القضايا الدولية التي تهم كلا البلدين.

السيد مارا (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما فتئت الجمعية العامة تنظر في البند المعروض علينا منذ دورتها السابعة والأربعين، وإن مواصلة نظرها فيه للسنة السادسة على التوالي تذكرة قوية بأن نداء صادرا عن المجتمع الدولي، مهما كان قويا وحتى لو كان من أجل قضية عادلة، لا يُصغى إليه دائما. وهذا أمر يؤسف له للغاية. فالحصار المفروض على كوبا في إطار الحرب الباردة لم يعد بالإمكان تبريره. وينبغي التخلي عنه فورا وإلى الأبد.

ومن منظور السياسة العامة، أخفق الحصار في الحقيقة في تحقيق الأهداف المنشودة، وأصبح طابعه اللاإنساني أكثر وضوحا بسبب أثره المدمر على الناس الأبرياء في كوبا، لا سيما على الأطفال والنساء. وتقول منظمة الأمم المتحدة للطفولة، في رد مدرج في الوثيقة A/52/342، أن الخدمات الصحية للأطفال والنساء تتأثر بشدة بالافتقار إلى المواد الأساسية والإمدادات الطبية. ونرى أن من القسوة والإجحاف أن يقع الأبرياء ضحايا لأسباب لم تعد مسوغة وسليمة. ونرى أن هذه السياسة لا تتماشى قطعا مع وضع ومكانة عضو دائم في مجلس الأمن الذي تتمثل مسؤوليته الأساسية في حفظ السلم والأمن الدوليين.

بيد أنه من المشجع والمثلج للصدر أن نلاحظ أن الشعب الكوبي تجاوز الصعوبات المتزايدة ببسالة. وفي هذا الصدد، نشيد بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وسائر منظمات الأمم المتحدة الموجودة في كوبا على النشاطات التي تمارسها كل منها كل في مجال اختصاصها لمساعدة الشعب الكوبي على التغلب على بعض آثار هذا الحصار. ولئن كنا نشيد بالشعب الكوبي على شجاعته وجلده في مواجهة صعوبات ساحقة، يتعين علينا جميعا أن نواصل إبداء تضامننا مع شعب كوبا في كفاحه ضد الصعوبات التي جرها عليه الحصار.

إن ميانمار لا تؤيد أية قوانين أو لوائح تنظيمية تتجاوز آثارها الحدود الوطنية. فضلا عن ذلك، يُشكل استخدام الجزاءات الاقتصادية كأداة للسياسة انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة. وتمشيا مع هذا الموقف، واحتراما لعلاقات الصداقة القائمة بين اتحاد ميانمار وجمهورية كوبا، سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار A/52/L.11.

السيد مرزوقي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المسألة المعروضة علينا هذا الصباح مسألة هامة للغاية، حيث أن لها آثارا خطيرة على جميع الدول الأعضاء. ومنذ الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، رفضت الدول الأعضاء استخدام تدابير تجارية من جانب واحد لإحداث إصلاحات سياسية في دولة أخرى. وقد حاز قرار الجمعية العامة السابق في إطار هذا البند، القرار ١٧/٥١، تأييد أغلبية ثلثي أعضاء المنظمة، مما يعبر عن رغبة الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في رفض الطبيعة المتجاوزة للحدود الوطنية لقانون هيلمز - بيرتون وفي وإنهاء الحظر المفروض على كوبا من جانب واحد.

يضم تقرير الأمين العام ذو الصلة، الوثيقة A/52/342، الردود المتلقاة من ٥٣ دولة عضوا ومن أجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة. وتدعو جميع الردود تقريبا إلى إنهاء الحظر المفروض على كوبا من جانب واحد، لأن تطبيق قانون محلي أساسا على أراض خارج الولاية القضائية ينتهك سيادة الدول الأخرى ومصالحها المشروعة ولا يتمشى مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

وتؤمن ماليزيا إيمانا راسخا بأنه لا يوجد أي مبرر لتتخذ الولايات المتحدة ضد كوبا، من جانب واحد، تدابير تجارية تنتقص أيضا من حق الدول الأخرى في مزاولة التجارة والملاحة بحرية. إن سن قانون هيلمز - بيرتون في الولايات المتحدة يتعارض أيضا مع مبادئ ومقاصد منظمة التجارة العالمية ويخلق سابقة سيئة تضر بالنهوض بالتجارة الدولية.

وتؤيد ماليزيا بقوة إعلان وزراء خارجية حركة عدم الانحياز الصادر في نيودلهي في نيسان/ابريل ١٩٩٧ والبيان الذي أصدره مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز في حزيران/يونيه ١٩٩٧. وقد رفض كلاهما استمرار الحصار المفروض على كوبا، الذي استمر أكثر من ٣٥ عاما، والصكوك التشريعية التي استند إليها، لا سيما قانون هيلمز - بيرتون، الذي تنتهك آثاره، التي تتجاوز حدود البلد الذي سُن فيه، شأنه في ذلك شأن قانون دوماتو الموجه ضد إيران وليبيا، سيادة الدول المتضررة وسلامة أراضيها.

وتأييدا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتشجيعا لحرية التجارة، ستصوت ماليزيا مؤيدة مشروع القرار، وذلك كما فعلت في السنوات السابقة.

السيد نجم (الجماهيرية العربية الليبية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كان من المقرر أن يقوم الآخ المندوب الدائم بإلقاء هذه الكلمة. ونظرا لانشغاله، فإنني سأقوم بإلقائها نيابة عنه.

في دورات سابقة، أتيح للجمعية العامة مناقشة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وكان من المؤمل أن تستجيب الولايات المتحدة لنداءات الجمعية العامة فترفع حصارها عن الشعب الكوبي. ولكن الرد جاء مختلفا تماما، ولم يقتصر على تجاهل نداءات المجتمع الدولي، بل إن الولايات المتحدة تمادت في تشديد هذا الحصار، بأن وسعت نطاقه بحيث تجاوز تطبيقه الولاية الوطنية الأمريكية، وتعدت أحكامه على سيادة الدول الأخرى التي لها علاقات اقتصادية مع كوبا. وهذا التصرف يفسر إلى أي مدى تتجاهل الولايات المتحدة الإرادة الدولية، التي عبر عنها في قرارات عديدة، ويوضح أبعاد توجه الولايات المتحدة نحو فرض أنماط السلوك التي تريدها على دول العالم وتحديد نوع العلاقات التي يتعين على تلك الدول إقامتها مع بقية البلدان.

إن سلسلة العقوبات الصارمة التي واصلت الولايات المتحدة ممارستها ضد كوبا لما يقرب من أربعين عاما، ألحقت بالشعب الكوبي أضرارا بالغة، حدت من قدرة الحكومة الكوبية على استيراد الأغذية واستنزفت موارد مالية كبيرة كان يمكن توجيهها نحو الرفع من مستوى حياة الشعب الكوبي. وقد أوضحت كوبا بالتقرير الوارد في الوثيقة A/52/342 أن الحصار نجم عنه حرمان السكان من الحصول على الأدوية والمنتجات الطبية التي قد تنقذ حياتهم. ونحن نعتقد أن الممارسات اللاأخلاقية التي تسببت في هذه المعاناة لا تشكل انتهاكا صارخا لجوانب عديدة من حقوق الإنسان فحسب، بل تقدم دليلا كافيا يدحض الادعاءات الأمريكية باحترام القانون الدولي والمواثيق التي تنظم العلاقات بين الدول، والدفاع عن حرية التجارة. كما تبرز بوضوح نهج الولايات المتحدة القائم على محاصرة الشعوب، بما في ذلك تهديد ومعاقبة الدول وشركاتها وأفرادها، لمنعهم من التعامل مع الشعوب التي ترفض الرضوخ لهيمنتها، مثل الشعب الكوبي.

إن الشعب الليبي من الشعوب التي فرضت عليها الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات فردية مماثلة لتلك التي فرضتها على كوبا. وقد شملت عقوباتها علينا منع الشركات الأمريكية من التعامل التجاري مع ليبيا، وحرمان الطلبة الليبيين من الدراسة بالجامعات الأمريكية، وتجميد الأموال الليبية في المصارف الأمريكية داخل الولايات المتحدة وخارجها.

وكما وسعت الحكومة الأمريكية نطاق حصارها على الشعب الكوبي بتطبيق قانون "هيلمز - بيرتون"، فقد أصدرت في العام الماضي قانون "داماتو - كيندي" الذي يعاقب الأفراد والشركات الأجنبية التي تستثمر أموالا في ليبيا تزيد على أربعين مليون دولار لتطوير الموارد الليبية في مجال النفط والغاز.

لقد بررت الولايات المتحدة الأمريكية حصارها لكوبا بذرائع واهية لا يمكن اعتبارها إلا بأنها تدخل في الشؤون الداخلية للشعب الكوبي، لإكراهه على انتهاج سياسات معينة لا تتفق مع قناعاته وخياراته. ولا يختلف عن ذلك تبرير الحكومة الأمريكية لما سنته من تشريعات قسرية ضدنا. فهي تقول إن السلوك الليبي يهدد بشكل مباشر الأمن القومي الأمريكي. وإذا كان للمرء أن يبدي الدهشة إزاء التصرفات الأمريكية تجاه الشعب الكوبي الذي قرر بمحض إرادته اختيار نظامه الاقتصادي والاجتماعي، فإنه من السهولة بمكان إدراك مدى تفاهة الادعاء بالخطر الليبي على أمن الولايات المتحدة. فكيف يصدق أن بلدا صغيرا، مثل ليبيا يمكن أن يكون مصدرا لتهديد سلامة أي كان، فما بالك بتهديد سلامة أقوى دولة في العالم، هي الولايات المتحدة الأمريكية التي تبعد عن ليبيا آلاف الأميال.

ومع ذلك دعونا نتتبع وبإيجاز من يهدد الأمن القومي للآخر. لم يثبت على الإطلاق أننا ناصبنا الولايات المتحدة أو شعبها العداء. الولايات المتحدة هي التي لجأت إلى سبل عديدة لزعزعة استقرارنا. نحن لم نجمد أموالا أمريكية، ولم نحظر معاملات تجارية. الولايات المتحدة هي التي فعلت بنا ذلك منذ عام ١٩٨١. نحن لم نضرب مدنا أمريكية، ولم نقتل المدنيين العزل. الولايات المتحدة هي التي هاجمت مدننا عام ١٩٨٦، وقتلت العديد من سكانها وهم نيام. نحن لم نأت إلى سواحل الولايات المتحدة ببواخرنا الحربية. أساطيل وحاملات الطائرات الأمريكية هي التي تحوم قرب مياهنا. وأمام هذه الأمثلة القليلة، والقليلة جدا، لعلكم تتساءلون عمن يشكل خطرا على الأمن القومي للآخر - نحن أم الولايات المتحدة؟ ومن الذي يشكل سلوكه تهديدا للاستقرار الدولي بحيث يتعين تغييره؟

إننا لا نود هنا صرف الأنظار عن الموضوع قيد المناقشة. ولكن أردنا فقط الإشارة إلى أن ما يتعرض له شعب كوبا من حصار ليس حالة منفردة. كما أردنا أن نؤكد على أنه لا صحة للادعاءات الأمريكية ضد كوبا، لأن ما تتهمها به، تتهم به غيرها. وببساطة فإن ما يقولونه هو وصفة جاهزة للتطبيق على كل الدول التي ترفض سياسة الهيمنة ومحاولات التركيع. وما يؤكد هذا القول قيام الإدارة الأمريكية بالأمس بفرض عقوبات اقتصادية على السودان.

لقد قرر الشعب الكوبي أن يعيش حرا فوق أرضه وتحت الشمس، معتزا بنفسه ومدافعا عن كرامته، وحازما في اتخاذ قراراته، حتى ولو كان ذلك ضد سياسة جاره القوي. وقد أغضبت هذه التوجهات الولايات المتحدة وأثارت حفيظتها لدرجة جعلتها تلجأ لفرض أقسى العقوبات على كوبا بحجج واهية ومبررات لا يمكن الدفاع عنها. لذلك، فإن وفد بلادي سيصوت لصالح القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.11، تعبيرا عن تأييدنا اللامحدود للشعب الكوبي الذي يواجه دولة كبرى تدعي لنفسها الحق في التمتع بموقف السيطرة على العالم.

أخيرا، إن الشعب الكوبي، مثل بقية شعوب العالم، يريد أن يعيش بسلام وكرامة، ويستفيد من ثمار تعاونه مع الدول الأخرى، ونعتقد أنه من الظلم أن يعاقب ويحكم عليه بالمزيد من المعاناة. ورغم أن المؤشرات تبين أنه لا تراجع عن السياسة الأمريكية المعادية لكوبا، فإن روح العقل قد تتغلب على جنون القوة، وتدفع هذه الروح بالولايات المتحدة لحل خلافاتها مع كوبا على نحو سلمي. وسيبقى الخيار أمام الولايات المتحدة، وهو إما أن تسوي خلافاتها مع كوبا وفقا لذلك، وهو ما سيلقى الترحيب، أو أن تستمر في سياستها القائمة على الحصار ومحاولة تقويض الاستقرار الاقتصادي لهذه الدولة، وهو ما سيجعلها عرضة لاحتجاج واستنكار مستمرين، لأن هذه السياسة لا تستند إلى قانون القوة فحسب، وهو منطق مرفوض، ولكن لأن هذه الممارسة تتعارض مع أهداف الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، كما تتناقض مع ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، وكذلك مع كل التوجهات نحو إقامة عالم أفضل يسوده التعاون المثمر والاحترام المتبادل.

السيد أنجابا (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في مناسبات عديدة، أكدت الحكومة الناميبية مجددا استياءها من حائط الحرمان والعزلة الذي يحاصر كوبا منذ فترة طويلة. وبالمثل، وطوال سنوات متتالية عديدة حتى الآن، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة تستجيب على نطاق واسع بشأن هذا الأمر، كما أنها تعلن بوضوح بطلان تطبيق تدابير تتجاوز آثارها حدود البلد. مع ذلك، وبدلا من بذل جهود لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا، لا نزال نشهد المزيد من تشديد الحصار، وقانون هيلمز - بيرتون، الذي زاد من طبيعة الحصار الخارجة عن نطاق التشريع الوطني.

إن أثر الحصار على سكان كوبا مدعم بالوثائق. والرد الوارد من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، من بين ردود أخرى، حافل بالمعلومات. ويمكن للمرء أن يتساءل بحق، عندئذ، ما مقدار المعاناة التي ينبغي لشعب كوبا أن يتحملها قبل رفع هذا الحصار؟ وما عدد الأرواح الأخرى التي ينبغي أن تزهق نتيجة عدم توفر الأدوية الأساسية والمعدات الطبية قبل أن نلبي الدعوة؟

إن حكومة جمهورية ناميبيا تتمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ومن ثم، نعتبر قانون هيلمز - بيرتون انتهاكا صارخا لسيادة الدول؛ وخرقا خطيرا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، وحرية التجارة والملاحة، وخرقا لقواعد نظام التجارة الدولية.

إن ناميبيا ترى أنه يحق للمجتمع الدولي أن يواصل رفضه للحصار الانفرادي ضد شعب كوبا. إن أطفال كوبا

يحرمون من الاستمتاع بطفولة سعيدة بسبب آثار الحصار.

وفي هذا السياق، سنصوت مرة أخرى مؤيدين مشروع القرار المتعلق بـ "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". إن رفع الحصار سيفيد كوبا، وسيفيد المجتمع الدولي أيضا.

السيدة دورانت (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): للسنة السادسة على التوالي، تنظر الجمعية العامة في البند المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". ومن الواضح من التأييد الساحق الذي لقيته القرارات السابقة التي أصدرتها الجمعية العامة أن هناك قدرا كبيرا من توافق الآراء بشأن هذه المسألة في صفوف المجتمع الدولي.

وجامايكا تؤكد مجددا مرة أخرى موقفها بأن الحصار ينبغي أن ينتهي. ونحن نعارض إدامة سياسات المواجهة، التي تثير توترا مستمرا في منطقة الكاريبي وتفرض حواجز زائفة أمام التجارة والتعاون في المنطقة. ولا يمكننا أيضا أن نقبل تطبيق تشريع وطني خارج حدود البلد، فهذا أمر يتعارض مع القانون الدولي ومبدأ المساواة السيادية للدول.

إن جامايكا تتمتع بعلاقات صداقة سواء مع الولايات المتحدة أو مع كوبا، ونعتقد أن القيام بعملية تفاوض ثنائي وتطبيع بناءة سيحقق مصالح الطرفين كليهما وسيكون له أثر إيجابي واسع النطاق. إنه سيزيل مخاطر التوتر والنزاع في منطقة الكاريبي ويحسن آفاق التنمية والتكامل السلميين في منطقتنا.

وتبعا لذلك، يؤيد وفدي مضمون مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.11، وسيصوت مؤيدا اعتماده.

السيد اسكوفار - سالوم (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد خطا المجتمع الدولي خطى كبيرة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري عن طريق الحوار البناء وتكثيف المفاوضات المتعددة الأطراف. كما أنه أحرز تقدما هاما نحو صيانة السلم والأمن الدوليين وتعزيز الديمقراطية والتضامن الدولي.

في عالم يتقدم بسرعة نحو التكافل والعولمة، لا يصبح استخدام الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين الوطنية خارج حدود البلد، إجراءين غير مقبولين وغير مطابقين لأحكام القانون الدولي والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل يشكلان أيضا انتكاسا على الطريق نحو بناء مستقبل أفضل يتسم بالتكامل والتفاعل البناء بين جميع أعضاء مجتمع الأمم.

وإن تطبيق تدابير قسرية انفرادية لا يتفق مع المبادئ الرئيسية للقانون الدولي التي تحكم علاقات الصداقة بين الشعوب. وهو أيضا يمس النظام القانوني الذي يحدد التبادلات الاقتصادية والتجارية بين الدول، على النحو الوارد في الوثيقة التي أنشأت منظمة التجارة العالمية.

ليس هناك مجال في نظام دولي قائم على العدالة الاجتماعية والاقتصادية لتفرض دولة قيودا تجارية واقتصادية ومالية على دولة أخرى. ومن غير المسموح به أن تحل الخلافات السياسية الثنائية بأعمال قسرية عسكرية أو اقتصادية أو بأي نوع آخر من الضغط الذي يقوض سيادة واستقلال الدول ويعمل على إلحاق الضرر برفاه الشعوب.

والتدابير التي من هذا النوع، بدلا من أن تساعد على حل الخلافات السياسية، تثير مواجهات غير لازمة وتسهم في تدهور نوعية حياة السكان، دون التأثير على النظام الذي تفرض ضده. إن لا فعاليتها واضحة. ولهذا، ترفض حكومتي هذا النوع من التدابير، وتعتقد أن الحصار ضد كوبا يجب أن يرفع.

إن فنزويلا ثابتة على موقفها بأن من غير المسموح به، من الناحية القانونية والسياسية والاقتصادية، أن تفرض تدابير قسرية انفرادية، وهي ثابتة في رفضها للقوانين الوطنية التي تسعى إلى إحداث آثار تتجاوز الاختصاص الوطني، في دول ثالثة.

إن رؤساء دول أو حكومات مجموعة ريو، الذين اجتمعوا في أسونسيون بباراغواي في آب/أغسطس ١٩٩٧، أعربوا عن رفضهم تطبيق القوانين الوطنية خارج نطاق التشريع الوطني من جانب واحد، كما أعربوا عن قلقهم إزاء الاتجاه المتزايد إلى فرض تدابير تشريعية داخلية على دول تمثل طرفا ثالثا، وبعض هذه التدابير يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي.

ومرة أخرى، نؤكد أن سن قوانين، مثل قانون هيلمز - بيرتون، عمل ينتهك مبدأ السيادة والمصالح المشروعة لكيانات أو مواطنين واقعين في ظل اختصاص دول ثالثة، الأمر الذي يقوض أحكام التجارة الحرة بين الأمم.

لهذه الأسباب مجتمعة سنصوت مؤيدين مشروع القرار الخاص بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، دون أن يفسر ذلك بتأييد حكومة فنزويلا لأي نظام سياسي معين. ونعتقد أن الحجج التي قدمناها ضد الحصار صالحة أيا كانت الحالة السياسية في البلدان التي يفرض عليها الحصار. إن بلدي مدافع قوي عن الديمقراطية ودستورنا الوطني ينص على ذلك ولكن السعي إلى تحقيق الديمقراطية وتعزيزها ينبغي أن يستند إلى مسارات عمل صحيحة تتفق مع القانون الدولي ويقبلها المجتمع الدولي، وليس من خلال التطبيق الانفرادي لإجراءات قسرية ليس لها حدود زمنية. هذا هو موقف فنزويلا.

السيد وهبه (الجمهورية العربية السورية): يغتنم وفد بلادي فرصة مناقشة البند المطروح أمامنا كي يعيد تأكيد الجمهورية العربية السورية على موقفها المعروف بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

إن سوريا، إيمانا منها بمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة، تؤمن بحق الدول في ممارسة سيادتها الكاملة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، واحترام النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تختارها كل دولة بملء إرادتها، وفي ضوء المصالح الوطنية التي تراها مناسبة. وإن أية قرارات تختارها أية دولة من شأنها أن تمس سيادة دولة أخرى، إنما تتنافى مع مبدأ احترام سيادة الدول الأعضاء كما ورد في المادة الثانية من الميثاق.

وإذ ننظر في مشروع القرار الهام A/52/L.11 المطروح أمام الجمعية العامة، نشير من جديد إلى أن استمرار إجراءات الحصار والجزاءات المفروضة على كوبا، ليس من شأنها إلا تضييق الخناق على الاقتصاد الكوبي، وبالتالي إلحاق الضرر والمعاناة بالشعب الكوبي؛ ومن شأنه كذلك تعميق هوة الخلافات بين كوبا والولايات المتحدة. وإننا نؤيد الدعوة إلى القيام بحوار بناء بين كوبا والولايات المتحدة على أساس المساواة والاحترام المتبادل وحسن الجوار لتسوية جميع المسائل، وعلى أساس وضع حد لهذا الحصار الذي مضى عليه الآن أكثر من ثلاثين عاما، والذي أجمع المجتمع الدولي برمته على ضرورة إنهائه لأنه أرهق الشعب الكوبي بأقسى أشكال المعاناة الإنسانية. وقد استمعتم إلى أمثلة كثيرة، وتكفي الإشارة في هذا الصدد إلى قرار الجمعية العامة ١٧/٥١ الذي حصل في العام الماضي على ١٣٧ صوتا مؤيدا والذي يشكل حافزا ديمقراطيا كبيرا لإلغاء الحصار المفروض على كوبا.

إن القانون الجديد الذي سنته الولايات المتحدة الأمريكية، والمسمى "قانون هيلمز - بيرتون"، والذي يتجاوز التشريعات الوطنية ليمس سيادة دول أخرى تتعامل مع كوبا، يتجاهل المبدأ الأساسي المتمثل في احترام سيادة الدول، وهو انتهاك لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وحرية التجارة والملاحة، وانتهاك لقواعد نظام التجارة الدولية. وقد عبر المجتمع الدولي في محافل عديدة عن رفضه لهذا القانون من خلال اجتماعات قمة عدم الانحياز والاجتماعات الوزارية لدول مجموعة الـ ٧٧ والصين والاتحاد الأوروبي والاتحاد البرلماني الدولي، وآخرها قرار مجلس المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في دورته الثالثة والعشرين التي عقدت في الفترة من ٦ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، والذي طالب بالإنهاء الفوري للحصار المفروض على كوبا، وحث حكومة الولايات المتحدة على إلغاء ما يسمى بـ "قانون هيلمز - بيرتون". ولم تقتصر مثل هذه العقوبات على كوبا، بل سبق أن امتدت أيضا إلى ليبيا. وبالأمس صدر القرار الأمريكي بفرض عقوبات اقتصادية على السودان.

إن سوريا، في تأييدها لمشروع القرار A/52/L.11 بكليته، تؤكد مرة أخرى الحق السيادي للدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة في الاحترام المتبادل للدول الأعضاء وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وإحقاق مبادئ الحق والعدالة.

السيد الهيتي (العراق): لقد مضت سنوات عدة منذ أن بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة باستعراض أثر الحصار الاقتصادي الانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا حيث دأبت الجمعية العامة على إصدار قرار سنوي يحظى بتأييد معظم الدول الأعضاء ويدعو الولايات المتحدة إلى التخلي عن هذه السياسة المخالفة للقانون والأعراف الدولية.

ورغم أن ممثلي الولايات المتحدة في جميع أجهزة الأمم المتحدة يلقون المحاضرات باستمرار على الدول الأخرى حول أهمية احترام قرارات الأمم المتحدة التي تمثل إرادة المجتمع الدولي وشرعيته، فإنهم لا يتورعون عن الاستخفاف بهذه القرارات وتجاهلها عندما تتعلق بأحد الإجراءات السياسية الخاطئة التي تتخذها الولايات المتحدة ضد بعض دول العالم الثالث. كما إننا لا نفهم كيف يمكن أن يحمل ممثلو الولايات المتحدة راية الديمقراطية وأهمية تعزيزها في جميع أنحاء العالم ولكنهم في نفس الوقت لا يعيرون الاحترام اللازم لرأي الأغلبية الساحقة في المجتمع الدولي التي ما فتئت تنبههم إلى خطأ إجراءاتهم السياسية هذه ضد دولة عضو في الأمم المتحدة. بل إن إصرار الولايات المتحدة على الاستمرار في نهجها المعادي لكوبا يجعل من شعاراتها في الديمقراطية وحقوق الإنسان أضحوكة ولعبة سياسية مكشوفة الأهداف، لأن الإجراءات الاقتصادية القسرية التي تفرضها واشنطن على كوبا تستهدف أولا وأخيرا حقوق الإنسان الكوبي الإنسانية في الغذاء والدواء والتنمية وحقه السيادي في اختيار نظامه السياسي والاقتصادي كما نص على ذلك صراحة ميثاق الأمم المتحدة وجميع مبادئ حقوق الإنسان المتعارف عليها عالميا.

ثم أين تقف الولايات المتحدة إزاء المفاهيم البالغة الأهمية التي يتضمنها الميثاق ويتم التأكيد عليها حاليا ضمن جهود الإصلاح الحالية للأمم المتحدة التي تدعو، من بين أمور أخرى، إلى أهمية اعتماد مبدأ الحل السلمي للنزاعات الدولية واعتماد الإجراءات الوقائية والمانعة قبل تطور الأزمات واندلاعها وتحريم لغة واجراءات الحصار والتهديد والابتزاز والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المستقلة.

فهل حاولت الحكومة الأمريكية تطبيق هذه المبادئ لحل خلافاتها بحسن نية مع كوبا أم أن الولايات المتحدة تنظر إلى نفسها، عندما يتعلق الأمر بسياستها، على أنها فوق القانون الدولي، وأن ما ينطبق على غيرها يجب ألا ينطبق عليها! أليست هذه أمثلة صارخة ومفضوحة على إزدواجية المعايير وانتقائيتها عند التعامل مع القضايا الدولية الخطيرة؟

إن ما يؤسف له حقا هو أن الحكومة الأمريكية قامت يوم أمس فقط بفرض عقوبات شاملة مشابهة ضد بلد آخر عضو في الأمم المتحدة هو السودان بدون وجه حق أو مسوغ قانوني الأمر الذي يؤشر بوضوح إلى أن الولايات المتحدة عازمة على المضي في هذا النهج الخاطئ في علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى.

لقد أثبتت جميع التقارير التي أصدرتها وتصدرها الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن إجراءات القسر الاقتصادي والسياسي التي تمارسها بعض الدول بشكل فردي أو تحت مظلة الأمم المتحدة ضد البلدان الأخرى تعتبر إجراءات تدميرية ذات طبيعة شاملة، لأنها تحدث أضرارا جسيمة ودائمة لا يمكن إصلاحها في هياكل البنى الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في البلدان المستهدفة. بل إن هذه الإجراءات تعتبر آلة قتل صامتة ذات أبعاد شمولية ومستديمة، خاصة بالنسبة لأضعف حلقات المجتمع مثل الأطفال والنساء والشيوخ، الأمر الذي يدعونا جميعا إلى الارتفاع إلى مستوى المسؤولية عن طريق حث الدول التي تقف وراء مثل هذه الإجراءات للكف عن هذا المسلك الشائن المنافي لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، لأن الصمت وعدم المبالاة سيشجعان هذه الدول على الإيغال في هذا النهج الخاطئ بما يعرض الأمن والسلم الدوليين للخطر.

أخيرا، تحث بلادي مجددا الولايات المتحدة على حل خلافاتها الثنائية بالطرق السلمية عن طريق المفاوضات المباشرة والإقلاع نهائيا عن لغة التهديد والوعيد والغطرسة تجسيدا للمبادئ السلمية التي تقول إنها تؤمن بها، واحتراما لمبدأ التجارة الحرة الذي تدعو إليه ولإرادة المجتمع الدولي ممثلا بالجمعية العامة وميثاق الأمم المتحدة.

السيد تشولكوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): ما فتئت الجمعية العامة للأمم المتحدة، منذ عام ١٩٩٢، تستعرض مسألة ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا. وقد بينت نتائج مناقشات الجمعية العامة والتصويتات على القرارات ذات الصلة بوضوح المعارضة المتزايدة التي يبديها المجتمع الدولي لمثل هذه التدابير الانفرادية القسرية. ويرى كل المجتمع الدولي تقريبا أن استمرار الحصار التجاري والاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا يمثل مظهرا لعقلية المجابهة بين الكتلتين. وتعرب معظم دول العالم عن رفضها محاولات الولايات المتحدة تشديد ذلك الحصار بربط المجتمع الدولي به عن طريق تنفيذ قانون الحرية الكوبية

والتضامن الديمقراطي الصادر في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٦. وقد وصف هذا القانون بحق بأنه تمييزي ومناف لمعايير القانون الدولي ومبادئ التجارة الحرة.

ولا يمكن لروسيا أن توافق من حيث المبدأ على مد الولاية التشريعية الداخلية للدول إلى ما وراء حدود أراضيها انتهاكا للقواعد الراسخة للقانون الدولي. وهذه الإجراءات التعسفية الانفرادية تشكل، وأكرر هنا، مفارقة تاريخية من عصر المجابهة، وتقوض أسس العلاقات الاقتصادية الدولية. وهي مشحونة بالعواقب الإنسانية الضارة وتلحق الضرر بالبلدان الأخرى.

ويشعر الاتحاد الروسي بقلق بالغ إزاء المحاولات الأخيرة لتشديد نظام الجزاءات المفروضة على كوبا وكذلك لممارسة الضغط على البلدان الأخرى وبعض المنظمات الدولية من أجل الحد من تعاونها مع كوبا. إن الإبقاء على الحصار ضد كوبا غير مجد ومشحون بأشد الآثار الضارة على سكان ذلك البلد. وهو يعرقل الجهود لتحقيق اندماج أكمل لكوبا بالمجتمع الدولي ويبطئ التحولات الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية التي بدأت هناك. وفي رأينا أن رفع الحصار التجاري والاقتصادي والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا بشكل خاص، وتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا بشكل عام، سيشجع قيام علاقات دولية أقوى وييسّر عملية إدماج كوبا بشبكات التجارة الدولية، ويدفعها بالتالي إلى الطريق المؤدي إلى التحول الاقتصادي. ونعتقد أن الحلول المقبولة على نحو متبادل للمجموعة المعقدة من المشاكل التي تشوب العلاقات الأمريكية - الكوبية أمر مستصوب وممكن، وينبغي التماسه عن طريق الحوار الثنائي البناء وتوسيع عملية التفاوض بين البلدين.

وفيما يتعلق بالاتحاد الروسي مباشرة، فإنه يسترشد بدقة بمبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وحرية التجارة الدولية والملاحة الدولية المذكورة في قرار الجمعية العامة ١٧/٥١. وبالتالي، يؤكد الاتحاد الروسي من جديد عزمه على مواصلة تنمية صلاته الطبيعية التجارية والاقتصادية مع كوبا استنادا إلى المصلحة المشتركة والمنفعة المتبادلة وعلى إقامة هذه الروابط بما يتفق بدقة مع المعايير الدولية المقبولة بشكل عام ودون أي شكل من أشكال التمييز وعلى أساس الأسعار العالمية.

السيد دوغاني (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أتلو البيان التالي بالنيابة عن سفير بلدي، الذي لم يستطع الحضور ليتلوه بنفسه لسبب طارئ.

"يدلي وفد جمهورية تنزانيا المتحدة بهذا البيان ليؤيد مشروع القرار A/52/L.11 المقدم في إطار البند ٣٠ من جدول الأعمال المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا".

يؤسفنا أن البند لا يزال شاغلا من شواغل هذه الهيئة. ومع ذلك، وعلى الرغم من القرارات الداعية إلى إنهاء الحظر غير المشروع الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا، فإن شعب كوبا لا يزال يعاني آلاما من جراء ذلك. إن الافتقار الواضح إلى إحراز تقدم نحو التعايش السلمي بين الدولتين أمر يقلق بلدنا قلقا شديدا.

وإذ نؤيد مشروع القرار المعروض علينا ننضم إلى الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة بإعادة تأكيد التزامنا بالأغراض والمبادئ الواردة في صلب ميثاق الأمم المتحدة. وبالمعايير السائدة في القانون الدولي. ونحن نفعل ذلك بمعارضتنا التصرف من جانب واحد، من الأقوياء الذين يريدون فرض إرادتهم على الضعفاء، مما يمثل إخلالا خطيرا بمبادئ الأمم المتحدة.

ولا يزال يقلقنا أن الولايات المتحدة، بدلا من التقدم نحو الحوار، تتخذ تدابير ليس من شأنها إلا توسيع الفجوة بين الطرفين. ومن هذه التدابير التي يؤسف لها القانون المسمى "قانون هيلمز - بيرتون". وقد تفرعت آثار ذلك القانون إلى ما يجاوز جمهورية كوبا، ورفضه المجتمع الدولي بإباء. إن محاولة هذا القانون الحصول على تطبيق خارج الأراضي الأمريكية هو انتهاك ليس فقط لسيادة كوبا ولكن أيضا لسيادة الدول الأخرى.

إن وفدنا لا يزال يعتبر الحصار على كوبا أمرا غير قانوني فهو انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي. فندعو الولايات المتحدة إلى إنهاء الحظر وإلى بناء جسور بينها وبين حكومة كوبا، في سبيل التفاهم المشترك بينهما وازدهار شعبيهما.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة حول هذا البند.

وننتقل الآن إلى النظر في مشروع القرار A/52/L.11.

وأعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل تصويتهم قبل التصويت. وأود أن أذكرهم بأن تعليل التصويت مقصور على ١٠ دقائق وينبغي للوفود أن تدلي به من مقاعدها.

السيد لوكاس (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أتشرف بالتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن إنشاء نظام ديمقرطي في كوبا هو، بالنسبة للاتحاد الأوروبي، أمر ذو أولوية. فنحن لا نزال نشعر بقلق ليس فقط من جراء استمرار عدم التقدم نحو الديمقراطية، ولكن كذلك، وبصفة خاصة، من جراء تفاقم عدم احترام الحقوق السياسية خلال بضعة الأشهر الأخيرة.

إن الاتحاد الأوروبي، في علاقاته مع كوبا - وقد اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ المبادئ التي تقوم عليها تلك العلاقات - يسعى إلى تشجيع عملية الانتقال إلى الديمقراطية الجماعية ونظام تعدد الأحزاب واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في كوبا، وإلى انتعاش مستدام للشعب الكوبي وتحسين مستويات معيشته.

وحيث أن العام الماضي اتسم بانتهاكات متزايدة من الحكومة الكوبية للحقوق المدنية والسياسية، وبتحرشات يومية بالذين يسعون إلى إقامة الديمقراطية في كوبا بالوسائل السلمية، فإننا نود تذكير السلطات الكوبية بمسؤوليتها الأساسية بشأن حقوق الإنسان، خصوصا فيما يتعلق بحرية التعبير وحرية الانتماء. وندين بلا تحفظ ما يتواصل حدوثه في كوبا من انتهاكات متكررة لحقوق الإنسان.

ويعترف الاتحاد الأوروبي بما أجري إلى الآن في كوبا من محاولات نحو تحقيق الانفتاح الاقتصادي. ونأمل أن تمكن هذه العملية البلد من التحرك نحو إقامة نظام اقتصادي يأتي بفوائد ملموسة للشعب الكوبي، ويستحث خطى تلك العملية. والواقع أن الحكومة الكوبية يجب أن تقبل نصيبها من اللوم على الحالة الاقتصادية الصعبة التي يواجهها الشعب الكوبي، حتى إذا كانت تلك الحالة ناشئة نشوءا جزئيا من آثار الحظر الأمريكي.

إن السياسة التي يتبعها الاتحاد الأوروبي بشأن كوبا لا ترمي إلى إحداث تغيير بتدابير قسرية، يكون من شأنها أن تزيد من المصاعب الاقتصادية للشعب الكوبي. ولهذا السبب بيّنا بوضوح معارضتنا لفرض تشريع وطني تمتد آثاره إلى خارج الأراضي الوطنية. ونحن نعتبر أن مثل هذا التشريع لا يمكن قبوله سواء من ناحية المبدأ أو من الناحية القانونية.

يضاف إلى ذلك أن مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي قد اعتمد، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، لائحة تجرم الامتثال لما يسمى قانون هيلمز - بيرتون. والسياسة التجارية للولايات المتحدة نحو كوبا هي بالنسبة للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء به، أولا وقبل كل شيء من مسؤولية حكومتي البلدين المعنيين. غير أننا، مع ذلك، نعارض بشدة أن يكون لحظر الولايات المتحدة ولقانون هيلمز - بيرتون آثار خارج أراضي الولايات المتحدة على ما في نطاق الاتحاد الأوروبي من دول أعضاء، ومنشآت، ومواطنين، ومصالح تجارية.

وينوي الاتحاد الأوروبي مواصلة اتصالاته بالولايات المتحدة في هذا الموضوع. وهو يرى، على الرغم من بعض التقدم المحدود الذي أحرز حتى الآن، أن هذه العملية ينبغي أن تستهدف الحصول على نتائج مرضية بشأن عدم تطبيق الولايات المتحدة تشريعها خارج أراضيها. ومهما يكن من أمر، فإن الاتحاد الأوروبي يحتفظ بحقه في اتخاذ التدابير اللازمة للدفاع عن حقوقه أمام المنظمات الدولية.

إن الاتحاد الأوروبي لا يمكن أن يقبل بأن تحدد الولايات المتحدة أو تقيد، من جانب واحد، علاقات الاتحاد الاقتصادية والتجارية بأية دولة أخرى. وتبعا لذلك فإن الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي سوف تؤيد بالإجماع مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

السيدة كوي ينغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): اعتمدت الجمعية العامة، في دورتها الحادية والخمسين، القرار ١٧/٥١ الذي أكد مرة أخرى أنه ينبغي لجميع الدول أن تمتثل لالتزاماتها الناشئة عن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وناشدت الجمعية الدول كافة أن تمتنع عن إصدار وتطبيق قوانين وتدابير تؤثر في الحقوق والمصالح المشروعة للبلدان الأخرى، وحثت الدول التي لا تزال تطبق مثل تلك القوانين والتدابير على أن تتخذ ما يلزم من خطوات لإلغائها أو لإبطالها في أقرب وقت ممكن. وقد اعتمد ذلك القرار بأغلبية ساحقة تبلغ ١٣٧ مقابل ٣، مما يبين تبيانا كاملا مركز المجتمع الدولي في هذه القضية.

ونحن، كغيرنا من بلدان كثيرة، كان يحدونا الأمل أن تراعي حكومة الولايات المتحدة النداء العادل الصادر عن المجتمع الدولي، فتتخلى عن سياسة القوة، وتسعى إلى حل القضايا بين الدول بالحوار البناء والمفاوضات. بيد أن من المؤسف أن أمل المجتمع الدولي قد خاب مرة أخرى. فالولايات المتحدة، بدلا من تغيير خط عملها وفقا لقرارات الجمعية العامة والمعايير السلوكية المعترف بها دوليا، تشبثت بسياستها الخاطئة، وأمعنت في تشديد تلك القوانين واللوائح. وذلك لا يمكن أن يؤدي إلا إلى الشعور بقلق خطير في محيط المجتمع الدولي.

إن الحظر والحصار ضد كوبا ظلا قائمين طوال سنوات، وسببا خسائر اقتصادية تبلغ عشرات البلايين من دولارات الولايات المتحدة، ومصاعب خطيرة لتنمية كوبا الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك لجهودها الرامية إلى إعادة الهيكلة عندها. وقد أدت تدابير الجزاء والحصار إلى تخفيض الاستثمار الخارجي، نظرا لزيادة المخاطر التي تكتنف هذا الاستثمار. وإن الارتفاع الحاد في أسعار السوق الذي نتج عن تلك التدابير أضر بصورة مباشرة بإمكانيات رفع مستوى الانتاج والمعيشة للشعب الكوبي، مما ألحق أضرارا خطيرة برفاهيته وصحته، خصوصا فيما يتعلق بالنساء والأطفال.

كما أن التعاون بين كوبا والمنظمات الدولية المعنية تأثر تأثيرا مناوئا. يضاف إلى ذلك أن العمل الذي اتخذته الولايات المتحدة من جانب واحد عرقل الاتصالات الاقتصادية والعلاقات التجارية العادية بين كوبا وكثير من البلدان الأخرى مما طغى بشكل خطير على المصالح المشروعة لبلدان ثالثة. وتضير إدارة الولايات المتحدة بذلك أيضا مصالح الشركات الأمريكية والأفراد الأمريكيين الراغبين في قيام صلات اقتصادية وتجارية عادية مع كوبا.

لقد بيَّن التاريخ أن أية محاولات تجرى من خلال الضغط الاقتصادي والسياسي لحمل بلدان أخرى على التنازل عن حقها في اختيار نموذج التنمية الخاص بها، هي محاولات محكوم عليها بالفشل. لقد انتهى عصر الحرب الباردة وينبغي التخلي أيضا عن عقلية الحرب الباردة. ونأمل أن تمتحن حكومة الولايات المتحدة ضميرها بشكل جدي وتتخلى عن المواجهة وتسعى إلى حل نزاعها مع كوبا عن طريق الحوار.

ولهذه الأسباب، ستدلي الصين بصوتها تأييدا لمشروع القرار A/52/L.11.

السيد سوامين (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفدي لديه اعتقاد راسخ بأن تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ينبغي أن تتم من خلال الحوار والمفاوضات مع الاسترشاد بالأحكام الخاصة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك ننظر بقلق بالغ إلى الحصار المفروض من جانب واحد على كوبا، مما أثر تأثيرا عميقا على شعبها الذي يظل يواجه صعوبات اقتصادية هائلة. وقد زادت الحالة تفاقما نتيجة للتشريعات الجديدة التي تتجاوز تطبيقاتها الحدود الإقليمية والتي لا تتفق مع مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها.

إن تطبيق قانون محلي لدولة معينة تمتد آثاره خارج الحدود الإقليمية لتلك الدولة ويمس سيادة دول أخرى ومصالحها المشتركة أمر لا يتفق مع مقاصد الميثاق ومبادئه.

ونرى أنه ليس هناك أي مبرر لاتخاذ دولة ما، استنادا إلى قانونها، إجراءات انفرادية تستهدف المساس بحقوق الدول الأخرى في الممارسة الحرة للتجارة والملاحة الدوليتين، حيث أن ذلك مخالف لأهداف منظمة التجارة العالمية.

إن إطالة الإجراءات الاقتصادية العقابية إلى هذا المدى ولهذه الفترة الطويلة من المحتمل أن تثير أزمة خطيرة لا بالنسبة لكوبا وحدها بل يمكن أن تتجاوزها وتؤثر على السلم والاستقرار الإقليميين. ولهذا السبب دعت محافل دولية مختلفة من بينها اجتماعات وزراء ورؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز إلى وضع حد للتدابير القسرية المفروضة من جانب واحد والتي تؤثر تأثيرا سلبيا على حياة شعب كوبا. وقد أصبح إعادة إدماج كوبا في الحياة الإقليمية والدولية مسألة حتمية، وهي تتفق مع مبدأ سيادة الأمم ومبادئ الميثاق والقانون الدولي.

ولهذا السبب سيدلي وفدي بصوته تأييدا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.11.

السيد بتريا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن مسألة الجزاءات وتطبيقها تؤدي دائما إلى نشأة مواقف حساسة للغاية. وترى الأرجنتين أن هذه المواقف تزداد أهمية عندما يكون البلد المتأثر واقعا في نصف الكرة الأرضية الذي نعيش فيه، ويكون بلدا ناميا وتكون

هناك علاقات دبلوماسية قائمة على أساس أصول تاريخية مشتركة ترجع إلى زمن بعيد.

وعلاوة على ذلك، وبالنسبة لحالة مشروع القرار المعروض علينا للنظر، على وجه التحديد، استمعنا إلى آراء قانونية عديدة مؤداها أن التدابير الانفرادية لا يمكن أن تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية.

ولذلك، لا يمكن تأييد أحكام تؤثر على المصالح المشروعة للأشخاص والكيانات، خاصة، اذا كان لها تأثير على مسائل هامة وحقوق واضحة المعالم من قبيل تدفقات التجارة والاستثمار. ففي عالمنا المعاصر تمثل حرية التجارة والاتصالات، والمرونة والحوار أكثر الطرق فعالية لتشجيع التغيير والديمقراطية. ونشعر أن العمل المناهض لهذا الواقع ليس أفضل طريقة لتحقيق هذه الأهداف.

ولهذه الأسباب، تؤيد الأرجنتين مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.11.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/52/L.11.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، جزر البهاما، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، غينيا الاستوائية، اريتريا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: اسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية، أوزبكستان.

الممتنعون: إستونيا، جورجيا، الكويت، لاتفيا، ليبريا، ليتوانيا، المغرب، نيبال، عمان، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، المملكة العربية السعودية، السنغال، طاجيكستان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٤٣ صوتا مقابل ٣ أصوات مع امتناع ١٧ عضوا عن التصويت (القرار ٥٢/١٠)

[بعد ذلك، أبلغ وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا].

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الآن أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت. واسمحوا لي أن أذكر الوفود بأن مدة بيانات تعليل التصويت تقتصر على ١٠ دقائق، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد كونيش (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية، أود أن أقول إن حكومة اليابان ما زالت تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الراهنة في كوبا بالنسبة للديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية للفرد والإصلاحات الاقتصادية. وما زالت تأمل في أن تتحسن الحالة.

غير أن اليابان، في الوقت نفسه، تشاطر البلدان الأخرى القلق الذي أعربت عنه فيما يتعلق بمشكلة تطبيق الولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية مثل المشكلة الناشئة عن القانون المسمى بقانون هيلمز - بيرتون. فمنذ العام الماضي، تتابع حكومتي عن كثب تنفيذ هذا التشريع وكذلك الظروف المحيطة به، وتظل شواغلها كما هي دون تغيير. ولذلك، فبعد النظر في المسألة بعناية فائقة، أدلت اليابان بصوتها تأييدا للقرار الذي يطالب برفع الجزاءات المفروضة على كوبا.

وبالرغم من تأييد اليابان لهذا القرار، أرى أنه قد يجدر النظر فيما اذا كانت الجمعية العامة هي حقا أكثر المحافل صلاحية لتناول هذه المسألة المعقدة. وأود أن أؤكد أن من المناسب أن تسعى كوبا والولايات المتحدة الأمريكية إلى التوصل إلى حل عن طريق الحوار وبالتالي أدعوهما إلى تعزيز ذلك الحوار.

السيد ماريرو (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تؤمن الولايات المتحدة منذ وقت طويل بأن الجزاءات الاقتصادية أداة أساسية في السياسة الخارجية. وبينما تفضل الولايات المتحدة استخدام الجزاءات بتأييد متعدد الأطراف ومشاركة متعددة الأطراف، عند الإمكان، فإننا نحتفظ بالحق في استخدام الجزاءات الانفرادية عندما يكون الأمر متعلقا بالمصالح الوطنية والدولية الهامة وهذه هي الحالة بالنسبة لكوبا.

وينشأ قلق الولايات المتحدة إزاء كوبا من إنكار حكومة كاسترو المنهجي على شعب كوبا حقوق الإنسان والحريات الأساسية المتعارف عليها دوليا. ويظل هدف السياسة الأبعد للولايات المتحدة فيما يتعلق بكوبا واضحا وهو: تعزيز التحول الديمقراطي في الجزيرة. وفي هذا السياق نرى أن الولايات المتحدة، كدولة ذات سيادة، من حقها المطلق أن ترفض الاشتراك في تجارة مع حكومة تنتهج سياسة لا تتقيد بموجبها بأبسط الحقوق الأساسية لمواطنيها. فجهاز الأمن الحكومي في كوبا يواصل انتهاك الحريات والمبادئ الأساسية التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وذلك بلجوئه إلى الاعتقالات والتهديد بالسجن لمدد طويلة والنفي وإلحاق الإصابات الجسدية والتفتيش ومصادرة الممتلكات لتخويف المدافعين عن الديمقراطية وحقوق الإنسان.

إن الحكومة الكوبية ظلت عاما بعد عام تتلاعب بالشواغل المعرب عنها في هذه القاعة التماسا لتأييد سياساتها القمعية والفاشلة. والولايات المتحدة التي لا تقبل بالأفكار الخاطئة في هذا القرار تحث جميع الدول الملتزمة بمساعدة الشعب الكوبي على العمل معنا لوضع التدابير الملموسة التي تعزز الديمقراطية سلميا في كوبا. وتبذل الولايات المتحدة جهدا دبلوماسيا متعدد الأطراف من أجل تعزيز الديمقراطية في كوبا. وهذا هو المنطلق الأساسي لسياستنا إزاء كوبا. وسنواصل العمل مع الأصدقاء والحلفاء وصولا إلى ذلك الهدف. فلا بد من اتباع نهج دبلوماسي متعدد الأطراف مع فرض العقوبات للحض على إحداث تحول ديمقراطي في كوبا. غير أن التغيير في كوبا يجب أن ينبع من الداخل، وأن يقوده الكوبيون في الجزيرة ممن يدركون ويتحدون المشاكل والمظالم التي يفرضها النظام الحالي. وإن دعاة الديمقراطية السلمية والمدافعين عن حقوق الإنسان والجماعات والأفراد المستقلين، الذين يسعون ببساطة إلى تقديم البديل لشعب كوبا، يحتاجون إلى دعم المجتمع الدولي.

والولايات المتحدة تقدم هذا الدعم. فعلى مدى السنوات الخمس الماضية، رخصت الولايات المتحدة بأكثر من بليوني دولار على هيئة معونة إنسانية خاصة لشعب كوبا من الأفراد والمنظمات الأمريكية غير الحكومية. وبوسع المجتمع الدولي أن يطمئن إلى أن هذه الجهود الإنسانية سوف تستمر.

لقد سمعنا الكثير عن معاناة الكوبيين وعدم قدرتهم على الحصول على الأدوية والمساعدة الطبية. ولكن الاتهامات بأن سياسة الولايات المتحدة تنكر على الشعب الكوبي الأدوية والإمدادات والمعدات الطبية اتهامات غير صحيحة. فالرعاية الصحية المتاحة للكوبي المتوسط لم تتدهور إلا لأن الحكومة الكوبية وجهت مواردها وجهة أخرى. وقانون الديمقراطية الكوبية لسنة ١٩٩٢ يسمح صراحة لشركات الولايات المتحدة والشركات التابعة لها بتصدير الأدوية والإمدادات والمعدات الطبية إلى كوبا شريطة اتخاذ الترتيبات المناسبة لمراقبة وصولها إلى

المستفيدين النهائيين. ومنذ عام ١٩٩٢ اعتمدت الولايات المتحدة ٣٦ ترخيصا من بين ٣٩ طلبا للمبيعات الطبية. وكان ٣١ من هذه التراخيص لمبيعات تجارية إلى كوبا من الأدوية والمعدات الطبية والإمدادات المتصلة بها، وكان خمسة منها لسفر ممثلين لشركات أدوية أمريكية إلى كوبا لاستكشاف إمكانيات المبيعات. وخلال الفترة نفسها رخصت الولايات المتحدة بأكثر من ٢٢٧ مليون دولار من الهبات الإنسانية من الأدوية والمعدات الطبية.

ويستطيع الشعب الكوبي، بدعم من البلدان التي تشاركنا الالتزام القوي بتعزيز التغيير السلمي، أن يبدأ الرحلة الصعبة إلى مستقبل أكثر إشراقا. والولايات المتحدة تدعو هذه الهيئة إلى بذل قصارى جهدها للنهوض بقضية الحرية وحقوق الإنسان في كوبا، وإلى زيادة دعمها للموجودين في الجزيرة من القادرين على أن يكونوا من العاملين الفعليين على التغيير الديمقراطي.

السيد فالي (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أغتنم هذه الفرصة لتأكيد المبادئ التي استرشدت بها البرازيل في نظر هذه القضية، إذ صوتنا مجددا لصالح مشروع قرار بعنوان "ضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

إن تسوية المنازعات بين الدول يجب أن تتم أولا، وقبل كل شيء، بالوسائل السلمية. وأي تدابير عنيفة أخرى كالجزاءات أو أشكال الحظر، تشكل استثناء من هذه القاعدة. ويجب عدم اللجوء إليها إلا بعد استنفاد جميع الوسائل الأخرى، وينبغي على أية حال أن تستند التدابير استنادا صارما إلى القانون الدولي. وأي جزاءات أو إجراءات حظر تتعارض مع القانون الدولي تفضي إلى مزيد من التوترات بدلا من المساهمة في حل نزاع بعينه. فإذا أثرت على مصالح دول ثالثة، كما هو الحال في المسألة التي تبحثها الجمعية العامة الآن، فيحق للمجتمع الدولي أن يزداد قلقا.

إن ما يسمى بقانون الحرية الكوبية والتضامن الديمقراطي مع كوبا، الساري في الولايات المتحدة الأمريكية ووجه بالرفض في عدد من المحافل الدولية، بما فيها منظمة الدول الأمريكية ومجموعة ريو ومؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي والمنظومة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية. كما أن القانون لا يتفق والالتزامات القانونية لأعضاء منظمة التجارة العالمية. والبرازيل تنضم إلى هذا الرفض الذي يكاد يكون إجماعيا من المجتمع الدولي.

السيد دوفال (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد أكدت كندا من قبل رأيها بأن المشاكل التي تؤثر على كوبا والكوبيين ليست نتيجة لمجرد الحظر موضوع المناقشة اليوم. ويساورنا القلق بوجه خاص، مثلا، لعدم مراعاة الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين الكوبيين في كوبا. ومع هذا فقد صوتنا لصالح مشروع القرار A/52/L.11 لأن كندا تظل تشعر بآثار جهود الولايات المتحدة لممارسة الولاية القضائية خارج حدودها. وستواصل كندا معارضة التدابير الرامية إلى تقييد حرية البلدان الثالثة في الاستثمار والتجارة، وستظل تعارض الجهود التي تبذل لإجبارنا على تغيير سياستنا، عن طريق تدابير يمتد تأثيرها إلى خارج الحدود.

السيد ساينز بيولي (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد صوت وفدي تأييدا لمشروع القرار A/52/L.11 الذي يطالب برفع الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ويستند هذا الموقف إلى تقاليدنا وسياساتنا الثابتة التي تؤيد مبادئ عدم التدخل واحترام سيادة الشعوب.

ولأننا نحترم عدم التدخل وتقرير مصير الشعوب فإننا نرفض جميع سياسات التدخل في الأمور التي يتعين على الشعب الكوبي وحده أن يحلها. وهنا يترك للشعب الكوبي وحده وعلى سبيل الحصر أن يقرر ما يفعله. وقد نوافق أو نختلف مع ما يقرره الكوبيون أو لا يقررونه ولكن ليس لنا كأطراف ثالثة أن نمارس ضغطا جماعيا سعيا إلى تغيير القرارات الاستقلالية التي يتخذها الشعب الكوبي، خاصة إذا كانت تلك التدابير تضر بصميم الأحوال التي يعيش فيها سكان الجزيرة.

وفي ذلك الصدد ترى كوستاريكا نفسها مضطرة إلى رفض أي إجراءات من قبيل قانون هيلمز - بيرتون والتدابير المشابهة التي تنطوي على تطبيق قوانين إحدى الدول خارج حدودها بما يضر بالأنشطة المشروعة تماما التي يقوم بها مواطنو دول أخرى. ومن غير المقبول صراحة، أن يسعى إلى فرض عقوبات على أفراد أو شركات لاشتراكهم في أنشطة قانونية تماما في الولاية القضائية التي تنفذ فيها تلك الأنشطة. كما لا يمكن قبول أن تسعى دولة إلى الحد من حرية التجارة فيما بين أعضاء آخرين في المجتمع الدولي في وقت أصبح معلوما

فيه أن حرية التجارة هي الطريق إلى التقدم والتنمية. إن هذه الإجراءات تمثل انتهاكا صارخا لمبدأ عدم التدخل ويتحمل متخذوها المسؤولية الدولية عنها.

وبالاضافة إلى ذلك، فإن محاولة تطبيق هذا القانون لا تؤدي إلا إلى بروز صعوبات لا لزوم لها في العلاقات السياسية والاقتصادية بين مختلف الدول. وفي هذا الصدد، نأسف لأنه جرت محاولة للحد من التجارة والنشاط الاقتصادي الدولي دون مبرر مقبول وفي انتهاك للمبادئ الأساسية لأسرة الأمم هذه.

لهذه الأسباب، نضم صوتنا إلى أصوات أولئك الذين يعتقدون أنه ينبغي وقف هذه التدابير الأحادية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت.

أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا، الذي يود أن يتكلم ممارسة لحق الرد.

وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات الملقاة في ممارسة حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وعلى خمس دقائق للبيان الثاني وتلقي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ألاركون دي كيسادا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إننا نشهد الظاهرة الأحدث عهدا على الديمقراطية بأسلوب واشنطن. لقد أعلن ممثل الولايات المتحدة ما سبق لنا جميعا وإن عرفناه: وهو أن حكومة بلاده لن تحترم القرار السادس، الذي اعتمد بأغلبية ساحقة، ويدعو إلى وضع حد للحصار المفروض على كوبا.

لقد قيل لنا مرة أخرى، إن سياسة رفضتها الجمعية العامة، لانتهاكها القانون الدولي وسيادة البلدان الأخرى والمصالح والامتيازات المشروعة للدول الأخرى ومواطنيها، ستظل سارية المفعول. ومما لا مفر منه أن من يتحدى العالم برمته بمثل هذه الطريقة، إنما يرتكب أيضا إساءة بحق الذكاء البشري، وإن لغته، كما لاحظ سفر الجامعة، يجب أن تتأرجح بين الحماقة والجنون.

وفي البيان نفسه الذي أشار فيه إلى ميثاق سان فرانسيسكو، يقول لنا إن ممارسة التعسف وتطبيق التدابير خارج حدود الولاية الوطنية والإجراءات غير القانونية التي تتعارض مع الميثاق سوف تستمر. ويتحدث عن حقوق الإنسان، في حين ينكر على ١١ مليون كوبي الحق في الحياة، وبلغت به الوقاحة حدا جعله يذكر مساعدة إنسانية وهمية لا وجود لها. وهذه هي نفس الحكومة التي تمنع كوبا - بأطفالها ومسنيها ونسائها ومرضاها - من تلقي العلاج الطبي الأساسي والمعدات الطبية.

والأكثر من ذلك أن هذه الجريمة بحق شعب بأسره ترتكب باسم الديمقراطية. واعتقادا منهم أن باستطاعتهم أن يحكموا المعمورة، فإنهم يحاولون إرغام الآخرين على الاقتداء بنظامهم السياسي واعتباره معيارا عالميا. فالديمقراطية عن طريق الفرض التي تطبق عن طريق الحصار والتهديدات والضغوط، يبدو أنها الوسيلة الأحدث التي ابتكرها المجتمع الاستهلاكي.

ومن الغريب أن الذين يمارسون الضغط على بقية العالم للاقتداء بنموذجهم إنما يجدون صعوبة متزايدة في إقناع مواطنيهم بفضائله. وتزداد باطراد أعداد الذين لا يؤمنون ولا يصوتون ولا يشاركون في نظام يتسم على نحو متزايد بإضفاء الطابع التجاري على السياسة وفساد السياسيين. وإن فكرة الحكومة التي تدار من جانب الشعب ومن أجل الشعب تغط في سبات عميق، ودفنت تحت طبقة لا يمكن اختراقها من الدولارات في غرفة نوم لنكولن.

ونظام كوبا السياسي هو نظام خاص بنا، من الكوبيين وللكوبيين. وفي هذا النظام، يختار الشعب المرشحين، وينتخب ممثليه، ويراقب عملهم ويسحب الثقة منهم عند الاقتضاء. وفي بلادي، لا يباع السياسيون في المزاد، ونحن لا نعرف مفهوم شراء وبيع الأصوات أو استئجار المرشحين. ولا نعرف الرشوة والفساد اللذين ترشح بهما مسامات نظام الولايات المتحدة. وهذا هو النظام الذي يريدون زرعه في كوبا بعد إبادة شعبها وتدمير الأمة.

إن الديمقراطية الكوبية لا تقتصر على المشاركة الحقة للمواطنين في العملية الانتخابية. فالشعب هو الطرف الأساسي في القيادة وفي إدارة المجتمع. وما من قرار ذي أهمية وطنية اعتمد دون نقاش مسبق وموافقة من جانب السكان برمتهم. وهذا ما يحدث كل يوم في المصانع والمزارع ومراكز التعليم وفي المجتمعات المحلية، فيما يتصل بجميع المشاكل والمسائل التي تهم الشعب.

وإننا لا ننوي أن نقدم أنفسنا كنموذج. فنحن نحترم حق الآخرين في تطوير النظام الخاص بهم بنفس القوة التي نطالب فيها باحترام نظامنا. وإن من يؤمن بإخلاص بالديمقراطية لا يمكن أن يتخذ أي موقف آخر، ولا بد أن يجاهد من أجل إشاعة الديمقراطية في العلاقات الدولية، ومن أجل إزالة أي مظهر من مظاهر الهيمنة والسيطرة ومن أجل الاحترام التام للاستقلال الوطني وتكافؤ الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وإن العلاقات بين الدول يجب أن تستند إلى الاحترام الصارم لهذه المبادئ. وإن أي تردد، وأي تناقض، من شأنه أن يلحق الضرر بالجميع.

والحرب الاقتصادية التي تشنها الولايات المتحدة على كوبا منذ بداية الستينات أدت بها إلى وضع أنظمة ذات طابع يتجاوز حدود الولاية الوطنية وإلى الاضطلاع بأعمال التدخل على نحو سافر. ومنذ ذلك الحين، ما فتئ حلفاؤها الرئيسيون وشركاؤها التجاريون يعلنون معارضتهم لتلك التدابير. وبالرغم من ذلك، وسعت واشنطن نطاق هذه التدابير واعتمدت قبل خمس سنوات نصا بعنوان ذي مغزى هو "قانون الديمقراطية الكوبية"، يتمثل محتواه الرئيسي في منع الشركات المسجلة قانونيا خارج الولايات المتحدة من الاتجار بأي شكل من الأشكال مع كوبا. ونفذ هذا الحظر على نحو ألحق الضرر بنا، لكنه أضر أيضا بسيادة الحلفاء الأساسيين للولايات المتحدة. ومرة أخرى بعد تلطيخ اسم الديمقراطية بقانون هيلمز - بيرتون، تحاول الولايات المتحدة خنق كوبا. ولكن من أجل الاضطلاع بذلك، تنتحل لنفسها سلطة منع البلدان الأخرى من توظيف الاستثمارات، وتفرض قوانينها التعسفية عليها. وعلاوة على ذلك، تعاقب شركاتها بصورة عبثية وغير قانونية؛ وكذلك رجال الأعمال فيها وأفراد أسرهم.

وسيكون من الخطأ الفادح التفكير بإمكانية التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة من خلال التضحية بالمبادئ في حالة كوبا. وإن التجربة تبين عكس ذلك تماما. فالموقف المتسق والحازم هو وحده القادر على إرغام واشنطن على العودة إلى رشدها. وفي الأعوام الثلاثة الماضية، في الوقت الذي كانت تشدد الولايات المتحدة حصارها على كوبا، كانت تزيد جزاءاتها المفروضة من جانب واحد على البلدان الأخرى، فاعتمدت إبان تلك الفترة عددا من الجزاءات يساوي كل الجزاءات التي فرضت منذ الحرب العالمية الثانية. وهذا السلوك الطائش يضر بالولايات المتحدة أيضا. فهناك تحقيق أجرته مؤخرا بعض الشركات الأمريكية والأوروبية عبر الوطنية الكبيرة بين أنه نتيجة لهذه السياسة، أصاب الضرر العمليات العالمية لـ ٩٤ في المائة من الشركات الأمريكية، وتأثرت أنشطة ٨٣ في المائة منها هنا. وبالنسبة للشركات الأوروبية، ذكرت ٧٠ في المائة منها أنها ستضطر إلى تقليص استثماراتها في الولايات المتحدة، وقالت ٦٥ في المائة منها إنها ستضطر إلى تقليص موظفيها في هذا البلد.

وتطبيق التشريع الوطني خارج الحدود تحول إلى شكل جديد من أشكال العدوان الخارجي. وأسلحته هي القوانين والتنظيمات والممارسات التي تمليها الغطرسة والحماقة. وإذا أمكن إنعاش روح ميونيخ، فمن المؤكد أنها لن تتمكن من وقف ذلك. والقانون الدولي يحكم الجميع، ويطبق عالميا، وإذا سمح لأحدى الدول أن تضرب به عرض الحائط برعونة، فلن يحكم أحدا في نهاية المطاف. والسيادة حالة لا يمكن انتهاكها ولا يمكن للدول أن تتخل عنها. بل يجب أن تمارس الممارسة الصحيحة، دون تدخل غير قانوني، وإلا جازفنا بفقدانها بالكامل.

ولا يمكن للبلدان أن تفرض المؤسسات والقيم إلا على الشعوب الخاضعة للاستعمار. والعقلية الاستعمارية والهيمنة لا صلة لهما بالديمقراطية، فهما مناهضتان للديمقراطية بصفة أساسية، مثلهما مثل الاتجاهات إلى إقامة علاقات مع شعوب الجنوب اعتمادا على استعدادها لمحاكاة الأشكال المؤسسية لأولئك الذين يتخيلون بكبرياء جامحة وخطأ واضح أنهم يمتلكون الحقيقة المطلقة.

كوبا بلد مستقل ذو سيادة كاملة، وسيظل كذلك. ولهذا تتعرض كوبا لحرب اقتصادية طويلة لا هوادة فيها. إلا أن هذه الحرب ستفشل لأنه لا يمكن لأحد أن يهزم شعبا محررا هو السيد الحقيقي لبلده ولمصيره، والبطل الواقعي لاشتراكيته ولديمقراطيته.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠